

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٣٤

الخميس، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيد ليفتسكي
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيد ثامبرانا توريو
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة إسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

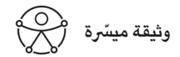
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1845283 (A)







افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (*تكلم بالفرنسية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم لهذا الدور الهام هذا الشهر. أود أن أقول بضع كلمات. سيكون بياني طويل بعض الشيء لأنه، كما تعلمون، سيكون هذا هو البيان الأخير الذي سأدلي به في إطار ولايتي الحالية.

(تكلم بالإنكليزية)

أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطتي الإعلامية الشهرية للمرة الأخيرة في إطار هذه الولاية. وسأوزع النسخة الكاملة من بياني الخطي على المجلس. وأتمنى أن يعذرني المجلس على طول هذا البيان. إنه أطول من المعتاد، ولكن هناك سبب لذلك.

لقد شغلت منصب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية لمدة أربع سنوات وأربعة أشهر – وهي فترة تطابق تقريبا طول فترة الحرب العالمية الأولى. لقد تحمل الشعب السوري نزاعًا لمدة سبع سنوات ونصف – وهو أطول من الحرب العالمية الثانية. لقد كان هذا النزاع ولا يزال يشكل مأساة بالنسبة للشعب السوري. لقد كانت حرب قذرة ووحشية ومروعة. وقد شهدت هيمنه جميع النقائص في سورية والمنطقة والعالم على إرادة الشعب السوري، والوحدة السورية والاستقرار الإقليمي والتعاون الدولي. ولم يتمكن أي جهد – لا جهد المجلس ولا جهدي أو جهد أي شخص آخر – من وقف هيمنة من منطق الحرب. ومع ذلك، يحدونا الأمل في أن نقترب من تلك النقطة.

وعلى الرغم من عدة عمليات وقف لإطلاق النار، وبعض اللحظات من الأمل الحقيقي، كثيرا ما تفوق ميدان المعركة على محادثات السلام. وكانت هناك تحولات مستمرة. وقد حان الوقت الآن للتأمل عن كثب في السؤال النهائي: هل سيفوز السلام؟ونعتقد أنه ينبغي له الفوز ومن الممكن ذلك. هل سيكون مستداما؟ونعتقد أنه يمكن أن يكون مستداما وينبغي له أن يكون كذلك. وهذا هو السبب في أنه يلزم عملية سياسية حقيقية. وبيّن أعضاء المجلس عناصر العملية السياسية في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)؛ وكلف المجلس الأمم المتحدة حصرا بعقد اجتماعات للأطراف، وتيسير العملية السياسية ووضع الصيغة النهائية للمشاركة، مع الاحترام الكامل لسيادة سورية وقدرة الشعب السوري على اختيار ممثليه، بهدف تمكين الشعب السوري من تحديد مستقبله بصوره مستقله وديمقراطية – مع التشديد في الوقت نفسه على الأهمية الموازية والحيوية لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني

وبهذه الولاية، أعتقد أننا أحدثنا بعض التغيير. ولكي أكون صريحا، هذا لا يكفي، ولكننا أحدثنا بعض التغيير – معا. لقد أنقذنا أرواحا من خلال بعض عمليات وقف إطلاق النار وتخفيف التوتر؛وإن كانت محدودة النطاق والتوقيت،لكنها نجحت في أنقاذ الأرواح. وقمنا بتحفيز وصول المساعدات

الإنسانية إلى الأماكن التي لم تكن تحصل عليها، رغم أن مستواها لا يزال بعيدا عما طلبه المدنيون أو تمس حاجتهم إليه.

لقد عقدنا اجتماعات بين الحكومة والمعارضة، وساعدنا في عملية توحيد المعارضة، على الرغم من أننا لم نتمكن بعد من جعل الطرفين يعترف أحدهما بالآخر كمتحاورين يجب التعامل معهم، بل في الواقع التفاوض معهم، ناهيك عن التوصل إلى اتفاقيات. وقد وضعنا مع الطرفين المبادئ الأساسية للتسوية وللمستقبل المشترك، ولكننا لم نحول هذه المبادئ بعد إلى آليات حقيقية للتنفيذ. وقد حددنا خطة واضحة مقبولة لدى الطرفين من شأنها تيسير المفاوضات، لكننا لم نتمكن بعد من الاستفادة من إمكاناتها.

وعززنا بإصرار مشاركة المرأة السورية في البحث عن تسوية سلمية للأزمة. فهي تعرف ما يواجه بلدها؛وهي تشكل أكثر من نصف السكان، على الرغم من أن مشاركتها تواجه تحديا مستمرا. وبنفس القدر من الإصرار، عززنا الإدماج الهادف والمشاركة الموضوعية للمجتمع المدني؛ولكن هذا أيضا يواجه تحديا مستمرا.

لقد أوشكنا على الانتهاء من إنشاء لجنة دستورية بغرض صياغة إصلاح دستوري يسهم في العملية السياسية، ولكن علينا بذل جهود إضافية. إننا نعرف ما هو مطلوب من أجل إيجاد بيئة آمنة وهادئة ومحايدة في سورية، وإجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة وفقا لأعلى المعايير الدولية بموجب الدستور الجديد بعد إصلاحه، بيد أننا لم نتمكن من البدء في العمل الكامل اللازم لجعل ذلك حقيقة واقعة.

وأعرب عن أسفي الشديد إزاء ما لم يتحقق، ويؤسفني تعذر القيام بالمزيد. واعتقد انه ينبغي لنا في مجلس الأمن أن نتشاطر هذا الأسف. إنني أعلم أننا نشعر بذلك. ومع ذلك، فقد حددنا ثم وضعنا بعض الأسس الحاسمة التي يمكن أن تبنى عليها العمليات المقبلة. يملك خلفي جميع المهارات والقدرة على أنجاز ما تقتضيه ثنائية الاستمرارية والتغيير. لقد كان خلفي في لبنان. وكان أداؤه أفضل من أدائي. وهو صديق وشخص نحترمه جميعا. وتمت تجربته، وهو شخص يعرف العديد من أعضاء المجلس. ولهذا السبب، أنا واثق جدا مما أقوله.

ومع ذلك، لا يخطئن أحد، وهنا أود أن أحيي كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي وأن أعرب عن الاحترام العميق لهما. وكما هو الحال مع من سبقوني في المنصب ومعي، فإن نجاح خلفي سيتوقف على وحدة المجلس وعزمه على تمكين ودعم الأمم المتحدة، والضغط على جميع الأطراف لبدء حوار حقيقي، والتفاوض والتوصل إلى حل توافقي بهدف معالجة تظلمات الشعب السوري وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وعقب اتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، رأينا محاولات جادة لتنفيذ وقف لإطلاق النار والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، الأمر الذي يمثل أولوية، وسيظل كذلك، بالنسبة لنا جميعا لأنه ما فتئ يهدد الجميع في هذه القاعة وخارجها. كما رأينا محاولات جادة لدعم محادثات جنيف بشأن عملية الانتقال السياسي عن طريق الفريق الدولي لدعم سورية. غير أن هذا الوعد لم يتحقق بعد. والوحدة هنا ليست قوية بما فيه الكفاية، وأثبتت القوى التي ما برحت تسعى إلى تعقيد عملية صنع السلام أنها أشد بأسا في بعض الأحيان.

مع بداية ٢٠١٧، التزمت إيران وروسيا تركيا، في أستانا، بالتعاون بشأن تخفيف التوتر وبناء الثقة. وبدأ الأردن والولايات المتحدة الاتحاد الروسي العمل على تخفيف التوتر في المنطقة الجنوبية الغربية في وقت لاحق من العام. وعلى الرغم من أن النتائج كانت متباينة تم إنقاذ الأرواح. ومن المؤسف أن ثلاثا من ترتيبات التهدئة الأربعة التي تم التوصل إليها قد انهارت. كما كانت هناك خسائر في الأرواح. وما زالت إحدى تلك المناطق – إدلب، حيث يوجد أكثر من ٣ ملايين مدني – قائمة ومتماسكة ونحن جميعا نؤيد ذلك الترتيب.

وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من إنشاء الفريق العامل في كانون الأول/ديسمبر – الذي علينا أن نعترف أنه دائما أفضل من لا شيء – لم ترقَ النتائج إلى مستوى الآمال فيما يتعلق بالمحتجزين والمختطفين والمفقودين. بيد أنه ولّد تحركا أوليا ملموسا في الآونة الأخيرة، وإن كان متواضعا. ومع ذلك، يرى الشعب السوري أنه من غير المقبول بقاء عشرات الآلاف رهن الاحتجاز، أو مفقودين في ظل الخوف أو التعذيب أو الموت، أو مصيرهم غير معروف.

لم يكن لدينا قط ما يسمى يوقف إطلاق النار على نطاق البلد لأي فترة، أو بناء ثقة حقيقي على النحو المتوخى في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، جنبا إلى جنب مع المحادثات السياسية في جنيف. ومع ذلك، فقد كنا قريبين من ذلك في كثير من الأحيان.

وبالرغم من ذلك، حددت محادثات جنيف التي تقوم بتيسيرها الأمم المتحدة جدول أعمال واضحا من أربع سلات للمسائل استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويلم الأعضاء إلماما كبيرا بهذه المسائل، ولكن ينبغي أن نشير إليها لأننا لا نريد أن نخسر ما تم إنجازه. وأسفرت تلك السلات عن المبادئ الأساسية الاثني عشر المشتركة بين الأطراف السورية، التي وضعت بإسهام واضح من الحكومة والمعارضة وبالتشاور مع قطاع عريض من المجتمع المدني والمرأة السورية.

وتشكل المبادئ الاثناء عشر الأساس الذي يمكن أن يعمل عليه خلفي. وهي تقدم رؤية لمستقبل سورية يمكن أن يشاطرها الجميع، فضلا عن صيغ موضوعة بعناية بشأن المسائل الرئيسية التي يمكن أن تشكل أساسا للعمل في المستقبل. وتشمل تلك المسائل السيادة والوحدة؛ والحوكمة الرشيدة والديمقراطية؛ وفصل السلطات وحقوق الإنسان؛ والدين والدولة؛ واللامركزية؛ وتدابير مكافحة الإرهاب؛ واحترام جميع مكونات المجتمع السوري؛ والمشاركة الكاملة للمرأة؛ وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم، وما إلى ذلك.

ومن الناحية المنطقية، يجب أن تضمن العملية السياسية التي يمسك بزمامها السوريون ويقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة، التنفيذ الحقيقي للمبادئ، بالأعمال وليس بالأقوال، من خلال الاتفاقات والآليات والخطوات الملموسة، واسترشادا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وعلى نحو ما أُقر على المستوى الرئاسي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في دا نانغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، فإن الإصلاح الدستوري وعقد الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة في ظل بيئة آمنة ومحايدة يفتحان الطريق أمام التنفيذ الملموس للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وكما بينت قبل عام ويوم حينما قدمت إحاطة إعلامية لمجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8142)، فإن الأمم المتحدة حددت، من خلال السلتين ٢ و ٣ لعملية جنيف، ١١ معيارا – وهذه حددت في إحاطة إعلامية خطية سأعممها على الأعضاء – لإجراء عملية لوضع الدستور و ٦ أفكار متعمقة بشأن الانتخابات التي تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي تقديري، فإن تلك هي السمات المشتركة العامة التي يمكن أن يسترشد بها الأطراف ومن شأنها، على أي حال، أن توجه الأمم المتحدة ومن يخلفني كميسر.

وبنهاية عام ٢٠١٧، كانت روسيا وتركيا وإيران تستعد لتنظيم اجتماع للسوريين في سوتشي. لقد حضرت اجتماع سوشي استنادا إلى توجيهات الأمين العام في ضوء التفاهم الذي توصل إليه الأمين العام وشخصي في فيينا مع دبلوماسيين من الاتحاد الروسي مفاده أن اجتماع سوشي سيقدم إسهاما بتمكين الأمم المتحدة من أن تنشئ تحت رعايتها في جنيف عنصرا أساسيا في هيكل العملية الواسعة التي يتطلبها تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأكد بيان سوتشي الختامي، الذي عممه الاتحاد الروسي على المجلس في القاعة بوصفه وثيقة رسمية، على المبادئ الاثني عشر باعتبارها أساس التوصل إلى التسوية السياسية. ودعا البيان إلى تشكيل لجنة دستورية بهدف صياغة الإصلاح الدستوري بوصفه إسهاما في التسوية السياسية تحت إشراف الأمم المتحدة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأشدد على لفظة ''إسهام''. ومن ثم يمكن للجنة الدستورية أن تكون لبنة بناء رئيسية في عملية سياسية حقيقية – نقطة انطلاق هامة إن جاز التعبير – ولكنها بالتأكيد ليست الوحيدة. ويعلم السوريون ذلك، ويعلم أعضاء المجلس وشخصي ذلك.

وفي سوتشي اتفق على أن مثل هذه اللجنة ستتألف على الأقل من ممثلي الحكومة والمعارضة في المحادثات بين الأطراف السورية، والخبراء السوريين والمجتمع المدني والمستقلين، وزعماء القبائل، والنساء؛ وأنه سيولى الاهتمام لضمان التمثيل الكافي للمكونات العرقية والدينية في سورية؛ وأنه سيتم التوصل إلى''الاتفاق النهائي'' في عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة بشأن ولاية اللجنة الدستورية واختصاصاتها وصلاحياتها ونظامها الداخلي ومعايير الاختيار لتكوين اللجنة. وتحقيقا لتلك الغاية، ناشد بيان سوتشي الختامي ''الأمين العام للأمم المتحدة أن يعهد إلى المبعوث الخاص إلى سورية تقديم المساعدة لأعمال اللجنة الدستورية في جنيف''.

إن الاتحاد الروسي والأمم المتحدة فهما بشكل واضح أن المبعوث الخاص سيقوم بتيسير تلك العملية وسيتمتع بصلاحية وضع الصيغة النهائية لتشكيل اللجنة الدستورية. وسيكون بوسع المبعوث الخاص تحديد أعضاء تلك اللجنة من تجمع مرشحي سوشي، فضلا عن الاستفادة من الأشخاص الآخرين من خارج التجمع، عند الاقتضاء، بغية كفالة تشكيل لجنة موثوقة ومتوازنة. وكان تيسير الأمم المتحدة لتلك العملية الأساس الواضح للمضي قدما.

ومنذ اجتماع سوشي، وخلال عام تقريبا، ظللت أُجري سلسلة طويلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة السوريين والدوليين، ولا سيما الداعين إلى اجتماع سوشي، بغية التمكن في جنيف من إنشاء لجنة دستورية متوازنة وشاملة للجميع وموثوقة يمسك بزمامها السوريون، ويقودها السوريون، وتيسرها الأمم المتحدة. ولن أعيد سرد جميع خطوات تلك الدبلوماسية. ومع ذلك، أود أن أكرر النقاط الرئيسية لكي نعلم أين نقف قبل أن أنقل المسألة إلى خلفي.

لقد عينت الحكومة والمعارضة ٥٠ اسما لكل واحدة منهما واتفقتا على عدم تشكيك أي جانب في الأسماء الـ ٥٠ للجانب الآخر. واتفق على أنه ينبغي أن يكون هناك ٥٠ اسما في قائمة وسطى ثالثة، مما يفي بمعايير بيان سوشي الختامي. واتفق على أن ذلك بالتالي سيشكل لجنة دستورية من ١٥٠ عضوا. واتفق على تحديد لجنة صياغة مؤلفة من ٤٥ شخصا كحد أقصى، منهم ١٥ من كل واحدة من المجموعات الثلاث. واتفق على أنه يلزم التحديد الواضح لرئاسة اللجنة وللترتيبات اللازمة لصنع القرارات. وجرى التأكيد على أن اللجنة الدستورية ستنعقد تحت إشراف الأمم المتحدة في جنيف.

وقبل خمسة أشهر، قدمت الأمم المتحدة قائمة ثالثة وسطى موحدة مقترحة، على أساس المصداقية والتوازن والشمول، بما في ذلك بهدف تحقيق الحد الأدنى العام لتمثيل النساء بنسبة ٣٠ في المائة في اللجنة الدستورية. ولم تكن المعارضة تفضل تماما تلك القائمة ولكنها وافقت على عدم التشكيك فيها بروح المضي قدما. وكانت لدى الحكومة اعتراضات قوية على القائمة وأشارت إلى أنها ستعمل مع الداعين إلى اجتماع سوشي على وضع قائمة مختلفة وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنتظر ذلك الإسهام.

وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في اسطنبول، اتفق قادة فرنسا وألمانيا وروسيا وتركيا على أن تكون نهاية كانون الأول/ديسمبر،

بالنظر إلى الظروف، موعدا من أجل إنشاء اللجنة الدستورية. لقد كلفني الأمين العام، قبل المضي قدما، بالتحقق مما إذا كان من الممكن إنشاء لجنة دستورية موثوقة ومتوازنة وشاملة للجميع يمسك بزمامها السوريون وتقودها سورية وتيسرها الأمم المتحدة بغية صياغة مشروع للإصلاح الدستوري يحظى بالموافقة الشعبية وينهض بشكل أساسي بذلك الهدف.

وللتغلب على شواغل الحكومة، مع عدم فقدان مشاركة المعارضة والحفاظ على جودة وشرعية المجموعة الشاملة، أشرت إلى أن الأمم المتحدة ستكون متجاوبة مع الاقتراحات المتواضعة والموثوقة والمتوازنة، مع مراعاة ولايتها ومسؤولياتها في سياق الحاجة إلى وضع الصيغة النهائية للمجموعة. وندرك أن تلك من المسؤوليات الكبيرة للأمم المتحدة لأنها ستمارس ولايتها ومن المتوقع ألا تقبل أي نوع من الإملاء فيما يتعلق بانعقاد اللجنة الدستورية أو وضع الصيغة النهائية للمجموعة.

وفي الأسابيع الأخيرة، تكثفت الدبلوماسية خارج نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة، مما أدى إلى اجتماع استضفته في جنيف يوم الثلاثاء مع وزراء خارجية جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وجمهورية تركيا. وكان الأمين العام مشاركا على نحو وثيق في جميع المراحل. وقدم زراء الخارجية الثلاثة إلى الأمم المتحدة مدخلات مشتركة هامة فيما يتعلق باللجنة الدستورية. وشملت تلك المدخلات المشتركة الهامة ٥٠ اسما، بالاستفادة جزئيا من اقتراحاتي بالذات، باعتبارها اقتراحهم للقائمة الثالثة الوسطى للجنة الدستورية.

وبعد فحص الأسماء، قدرت الأمانة العامة أنها لم تشعر بعد بالارتياح الكامل لكي تضفي شرعية الأمم المتحدة على جميع الأسماء الـ ٥٠ باعتبارها تفي بجميع معايير المصداقية اللازمة والتوازن؛ ومن ثم، وبناء على اقتراحنا، قامت الحاجة إلى بذل جهد إضافي. لقد شهدنا فقدان بعض الخبراء ذوي المؤهلات الممتازة، الذين كانوا سيعملون أيضا بناة جسور طبيعيين.

ونعلم أنه ما من قائمة ستخلو من أوجه القصور، ولكن وفق تقييمنا كانت القائمة بحاجة إلى مزيد من الاستعراض وبعض الإضافات.

وهناك أيضا حاجة إلى تحديد ما تبقى من حزمة التدابير بمزيد من الدقة مع الأطراف المشاركة بحيث يمكن للّجنة الدستورية – وقت اجتماعها – العمل بفعالية، والتوصل إلى نتائج وفقا لولايتها بوصفها أداة حقيقية في إطار عملية سياسية أوسع نطاقا صوب تحقيق السلام المستدام. وفي هذا الصدد، فإنني على ثقة، بعد المشاورات التي أجريتها، أنه ينبغي أن يكون من الممكن الاتفاق على عتبة تصويت بنسبة ٧٥ في المائة وترتيبات بشأن رئاسة مشتركة متوازنة. وهل لي أن أضيف أنه أيا كان الرئيسان، إذا كان أحدهما من الحكومة فينبغي للآخر أن يكون عضواً من أعضاء المعارضة، وأن يكون أحدهما امرأة، نظرا لأن النساء يمثلن زهاء ٥١ إلى ٥٥ في المائة من السكان.

وأنا واثق كذلك بعد المشاورات التي أجريتها أنه من المفهوم أن اللجنة الدستورية ستقوم بإعداد مشروع إصلاح دستوري، وأنه سيتعين على الأمم المتحدة الاضطلاع بالدور الحاسم المتمثل في مرافقة هذه العملية التي يتولى زمامها السوريون، وتيسيرها. ومن الأهمية بمكان أيضا تحديد كيفية اختيار هيئة الصياغة الصغرى وشروعها في العمل. ولذلك، من الضروري أن يوافق الطرفان على هذه التفاصيل الرئيسية. فلنكن صرحاء. أعلم أننا نميل دائما إلى النظر إلى القدح على أنه نصف ملآن أو نصف فارغ، إلا أنه تم إحراز تقدم حقيقي. إذ لدينا قائمة تقريبا. وبات النظام الداخلي أوضح بعض الشيء، ولكن علينا الاضطلاع بالمزيد.

وفي حال أُنشئت لجنة دستورية، فسيتم ذلك بالطبع بمباركة مجلس الأمن. ويتعين أن يحدث هذا بأي حال من الأحوال. وسيكون من الحيوي أن يدعم المجلس إجراء استعراضات منتظمة للتقدم المحرز في عمل اللجنة، وأي تعديلات لازمة من

أجل المساعدة على أن تكون اللجنة الدستورية لجنةً يتولى زمامها السوريون ويقودونها، وفقا لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

والأمم المتحدة هي وحدها من تتمتع بشرعية وولاية مباركة اللجنة الدستورية – على الأقل في المرحلة الأولية – نظرا للظروف السائدة في سورية. وهذا هو الدور الذي يمكن أن يضطلع به مجلس الأمن. ويجب أن يرافق ذلك جهود موازية ترمي إلى كفالة وقف كامل لإطلاق النار، والإفراج عن المحتجزين والمختطفين على نطاق واسع، وبناء الثقة، وتهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحايدة تقترن بإدخال إصلاحات على الحوكمة، ووضع الأسس اللازمة لإجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، على النحو المحدد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفي هذا الصدد، وخلافاً لروح بناء الثقة المتبادلة، يساورنا بالغ القلق في بعض الأحيان إزاء التقارير الموثوقة التي وردتنا مؤخراً عن بعض أنواع التخويف والإكراه التي يتعرض لها أشخاص، فضلاً عن أفراد أسرهم في سورية، أفادت التقارير بأنهم على قائمة اللجنة الدستورية. وباتت هذه التقارير أكثر تواترا في الأيام الأخيرة، وبصراحة، نرى أن ذلك يبعث على القلق الشديد. لذلك، فإنه تذكير أساسي بضرورة اتخاذ خطوات ملموسة نحو تهيئة ما نسميه بيئة آمنة وهادئة ومحايدة. كما أنها إحدى الأشياء التي ما فتئ اللاجئون والمشردون داخليا يخبروننا بها بعبارات لا تدع مجالا للشك. إنهم يرغبون في بيئة آمنة ومحايدة.

وسيفكر الناس في العودة عندما يشعرون بالأمان؛ وإذا كانت حقوقهم الأساسية محمية؛ وإذا كان بوسعهم لمّ شمل أسرهم في مناطقهم الأصلية؛ وإذ كانت ممتلكاتهم وغيرها من الحقوق القانونية محفوظة وتضطلع مؤسسات الدولة بحماية تلك الحقوق؛ وإذ انتفعوا بالخدمات الاجتماعية الأساسية من دون مواقف سياسية مسبقة أو متحيّزة. ولا تنتهي قائمة المسائل المشروعة عند هذا الحد. وكل هذه المسائل وغيرها تشكل عنصرا أساسيا في تهيئة بيئة هادئة وآمنة محايدة.

وإن تمكنا من إنشاء لجنة دستورية، سيكون ذلك اختبارا جديدا للإرادة السياسية. هل ستعمل الحكومة بجدية وتبدي إرادتها في معالجة المظالم الحقيقية – وهي المظالم التي لطالما كانت قائمة منذ فجر هذا النزاع المروع؟ هل ستشارك المعارضة بجدية وواقعية، وهل ستدرك أن عملية التغيير في سورية لن تكون سهلة، وأنه يتعين عليها أيضاً أن تكون عملية؟ وأحث كليهما على القيام بذلك. فلا سبيل آخر للخروج من النزاع السوري.

وأود أن أشيد بأصوات السوريين خارج الحكومة والمعارضة الذين يعملون من أجل السلام رغم كل الصعاب. وكثير منهم يشارك في غرفة دعم المجتمع المدني، التي أنشأناها في إطار شراكة مع السوريين الملتزمين بقيمة السلام. والواقع أن العديد منهم يجتمع مع فريقي هذا الأسبوع في العواصم الإقليمية. ولذلك، لا بد لي أن أحث أعضاء المجلس والمجتمع الدولي والطرفين السوريين على نطاق أوسع على الاستماع إلى تلك الأصوات، حتى بعد انتهاء مهمتي هناك. لأن ما لديها لتقوله مهم. وينبغي حماية أولئك السوريين وإشراكهم على نحو مجد في الرحلة الطويلة والشاقة التي تنتظرنا. إنني أحيي هؤلاء المدنيين السوريين وأشكرهم على جهودهم واستعدادهم للعمل معنا ومع المجلس.

كما أود أن أشدد مرة أخرى على الدور الحاسم للمرأة في العملية السياسية السورية. وهذا ليس كلاماً أجوف. لأنني كنت شاهداً على ذلك. لقد كان لها تأثير كبير. فقد حظيت بفرصة ويمكن أن تحظى بالمزيد من الفرص للاضطلاع بدورها. وقد بذلت كل ما بوسعي للنهوض بهذه المسألة، على صعيد الوفود وداخل المجتمع المدني على حدّ سواء. كما حظيت بمساعدة المجلس الاستشاري للمرأة، الذي شهد مؤخراً عملية تناوب أعضائه وتجديدهم. ويمثل المجلس الاستشاري للمرأة نموذجا لما يمكن تحقيقه عندما يتضافر السوريون من مختلف الخلفيات لمرافقة عملية الوساطة. وأرى أن ذلك يكرر الآن أيضاً في اليمن.

وما زالت النساء في سورية يذكرنني بما هو ممكن ويناادين بعملية تشمل تماما جميع المجتمع السوري، بمشاركة كاملة للمرأة، وكل الآخرين. لقد ناضلت وسأواصل النضال لضمان نسبة تمثيل نسائي لا تقل عن ٣٠ في المائة في اللجنة الدستورية. ويحدوني الأمل في أن يتحقق ذلك، ولهذا شددت أيضاً على الرئاسة المشتركة.

إننا في حضرة مجلس الأمن، فأود بالتالي أن أشدد على نقطة دون غيرها. إن الأمم المتحدة بوصفها الميسر والوسيط، بإمكانها استهلال كل أنواع عمليات الوساطة والحوار – سواء أكانت محادثات سرية أو اتصالات موازية، أو محادثات غير مباشرة، أو تقنية، أو عبر أفرقة عاملة، أو محادثات مباشرة أو متعددة الأطراف، أو عبر اللجان الدستورية أو الحوار الوطني، وما إلى ذلك. وقد سعيت إلى سد الفجوات الدولية بواسطة أفكار ورسائل وقنوات واجتماعات وعن طريق تحديد مسار يدفع الجميع قدماً من أجل دعم ولايتنا باستمرار. كما سعيت إلى التحدث علنا وبوضوح عن أعمال العنف والاعتداء الصادمة ضد المدنيين، وضرورة وصول المساعدات الإنسانية ومكافحة الإرهاب، فضلا عن الأهمية الأساسية لاحترام القانون الدولي الإنساني. ولكن ذلك ليس بديلا عن الجهود الحقيقية من البلدان ذات النفوذ الرامية إلى التواصل مع بعضها البعض والعمل بصورة بناءة داخل المجلس وخارجه لدعم عملية للأمم المتحدة، يقودها السوريون ويتولون زمامها.

فمسؤولية صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق المجلس، لا غيره. وقد كلف الأمم المتحدة بتيسير العملية السياسية بين الأطراف السورية من أجل تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وذلك هو السبيل الوحيد لتمكين الشعب السوري من تقرير مستقبله. ونحن بحاجة إلى تجديد الشعور بالهدف المشترك والعمل المتضافر في المجلس إذا ما أردنا أن نجعل من عام ٢٠١٩ نقطة تحول حقيقية بالنسبة لسورية.

وفي الختام، أود أن أشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على ما أبداه من ثقة، وما قدمه من مشورة وتشجيع، فضلاً عن الفريق التابع لي، الذي عمل بلا كلل، على مدى السنوات الأربع والنصف الماضية، لإبقاء عملية المحادثات قائمة ودفعها قدما، ومع أن ذلك كان يتم في بعض الأحيان شيئا فشيئا، إلا أنه لم يستسلم يوماً. إنني مدين لفريقي بكثير من الامتنان. وإنني على قناعة أن مثابرة موظفي الأمم المتحدة وإبداعهم من شأنه أن يحدث تغييراً أساسياً بالنسبة لسورية، وأتمنى لخلفي كل التوفيق في عمله الحيوي.

لقد كان من دواعي الاعتزاز والشرف لي العمل مع كل عضو من أعضاء المجلس. وعلى الرغم من الانقسام الذي يشهده المجلس، إلا أنه حافظ على خط سير واحد، وهذا ما شعرت به باستمرار. فما فتئ يقدم دعمه لي ولبعثتنا المعقدة، وأود أن أشكره جزيل الشكر على ذلك.

وبما أن هذه هي آخر إحاطة إعلامية أقدمها إلى المجلس بهذه الصفة، أود أن أخرج عن البروتوكول، طالما أنني أقمت صداقات شخصية مع الأعضاء، وقد أحسست بذلك.

إذن فيما يتعدى التحية الرسمية – بما أننا كنا معا وقد رافقوني خلال هذا المشوار، الذي لم يكن مشوارا سهلا – أود أن أصافح بحرارة كل فرد من أصدقائي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

وأود أن أعرب له عن مدى سرورنا واعتزازنا بالعمل الذي تمكن من تحقيقه في سورية. وتؤكد جولة التصفيق الحار الذي تلقاه للتو عظم اهتمامنا بعمله ورضانا العميق عنه. فجولة التصفيق تلك تعدل كل كلمات الشكر في العالم. وأرجو منه أن يتقبل ذلك الامتنان والتصفيق كرمز لشكرنا الصادق والجزيل وشاهدا عليه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. وأعرب له، بالنيابة عن الولايات المتحدة، عن خالص شكرنا له على سنواته الأربع والنصف من عمله بصفته مبعوثا خاصا للأمين العام إلى سورية. ونقدر تقديرا عاليا الجهود الدؤوبة التي بذلها في ذلك العمل وجهوده لتحقيق السلام والاستقرار في سورية. ونرجو له كل التوفيق. كما تتطلع الولايات المتحدة إلى الحفاظ على علاقة وثيقة وبناءة مع خليفته، السيد غاير بيدرسن، وهو يتولى مهام منصبه بصفته مبعوثا خاصا.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بالقضاء التام على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية في سورية وفي جميع أنحاء العالم. وكما سبق وقلنا، فإننا سنستخدم كل أدوات سلطتنا الوطنية للضغط من أجل انسحاب القوات المدعومة من إيران، والأهم بالنسبة لجلسة اليوم، ستواصل الولايات المتحدة النهوض بحل سلمي ودبلوماسي للأزمة السورية بطريقة تحترم إرادة الشعب السوري وتتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وسنواصل العمل بالتعاون مع حلفائنا على مكافحة الإرهاب. كما ستعمل الولايات المتحدة مع الدول المتفقة معها في الرأي والأمم المتحدة والمعارضة السورية من أجل التوصل إلى نهاية دبلوماسية لهذا النزاع. فلا توجد سوى خارطة طريق واحدة متفق عليها دوليا من أجل تحقيق تلك الأهداف. إنها التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). والخطوة الأولى نحو تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هي صياغة دستور سوري جديد.

وقد أصدر الاتحاد الروسي، في كانون الثاني/يناير، إعلان سوتشي، بالتشاور الوثيق مع الأمم المتحدة. ودعا الإعلان إلى تكوين لجنة دستورية في جنيف، بقيادة المبعوث الخاص، كمساهمة في تنشيط جهود الأمم المتحدة من أجل تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي توقف جراء الافتقار إلى مشاركة حقيقية من جانب نظام الأسد. وقد أوضح إعلان سوتشي بجلاء أن أعضاء اللجنة الدستورية الـ ١٥٠ سيكونون ممثلين تمثيلا متساويا فيما بين النظام والمعارضة السورية والمستقلين، وأن نطاق عملها وجدولها الزمني وإجراءات تصويتها سيحددها المبعوث الخاص. وليس هناك أي ذكر لمنح النظام السوري حق النقض بشأن عضوية اللجنة أو إجراءاتها. وقد وافق الاتحاد الروسي على أن تكون للأمم المتحدة سلطة إدارة اللجنة من أجل الحصول على إقرار الشرعية من المجلس وعلى اهتمامه كإسهام روسي ذي مصداقية في السلام في سورية.

و على مدى ١١ شهرا، لم تنتج ما سميت بمبادرة سوتشي الروسية سوى الجمود. ولم يعد يفصلنا عن نهاية العام سوى ١١ يوما، ونحن نقترب بسرعة من الفرصة الأخيرة للنظام السوري وروسيا للوفاء بذلك الالتزام. وقد عملت الولايات المتحدة، والدول الأعضاء في المجلس والمجموعة الصغيرة المعنية بسورية، بلا كلل، لدعم جهود المبعوث الخاص دي ميستورا لتكوين لجنة دستورية متوازنة وذات مصداقية. ولم تفلح مجموعة أستانا حتى الآن في إقناع نظام الأسد بقبول قائمة الأمم المتحدة المتوازنة بأعضاء اللجنة الدستورية، التي كان من شأنها أن تسمح بإحراز تقدم بشأن اللجنة. فلا يمكن اعتبار لجنة غير متوازنة أو ممثلة للشعب السوري، بما في ذلك المعارضة، لجنة مشروعة.

وإحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي للنزاع، تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، أمر ملح، نظرا للحالة السائدة في إدلب. وقد تمكن مدنيو إدلب البالغ عددهم ٣ ملايين من العيش في سلام نسبي، بفضل الجهود الروسية والتركية لوقف تصاعد العنف ومواصلة الضغط على النظام حتى لا يشن هجوما. غير أن هناك مؤشرات متزايدة على تصعيد عسكري محتمل في إدلب، على الرغم من وقف إطلاق النار الهش الذي

تمت المحافظة عليه لفضل قيام روسيا وتركيا بإنشاء منطقة منزوعة السلاح. إن أي تصعيد عسكري في إدلب سيكون أمرا متهورا وكارثيا للملايين من الناس ولاستقرار البلدان المجاورة لسورية.

ونحن نقف عند مفترق طرق سيحدد نهاية النزاع السوري. وإذا لم تساعد روسيا والنظام على تشكيل لجنة دستورية متوازنة وذات مصداقية قبل نهاية السنة، فسيتعين علينا جميعا أن نلقي باللوم في ذلك الفشل عليهما مباشرة. والولايات المتحدة على استعداد للتركيز، مع حلفائنا وشركائنا في المجموعات الصغيرة، على دعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لتنشيط العملية السياسية. كما سنعمل على زيادة عزل النظام دبلوماسيا واقتصاديا. ولأكون واضحا – لن تكون هناك أموالا لإعادة الإعمار. ولن تكون هناك أي شرعية للنظام. ولن يكون هناك أي تيسير لعودة اللاجئين. فلن يناقش ذلك الأمر، بل لن يُنظر فيه، ما لم نتمكن من تحريك عملية الانتقال. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالمخطط من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري، الذي اتفق عليه بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، من أجل تحقيق السلام والاستقرار في سورية. ونتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة ومع المبعوث الخاص المقبل غاير بيدرسن للتوصل إلى نهاية دائمة وسلمية للنزاع.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، بحرارة على إحاطته الإعلامية البالغة الأهمية. وعلى نطاق أوسع، أعرب له، باسم فرنسا، عن امتناننا العميق على مشاركته المثالية وعلى جهوده المكثفة والدؤوبة على مدى السنوات الأربع الماضية لحل إحدى أخطر الأزمات في عصرنا. وستترك جهوده أثرا لا يمحى على أعمال الأمم المتحدة بشأن النزاع السوري.

وأود أن أبدأ بتناول الحالة في شمال شرق سورية، التي تتطلب كامل اهتمامنا اليوم.

ولا شك أن مكافحة الإرهاب تُعدّ أولوية لفرنسا بهدف القضاء التام على تنظيم داعش والتصدي لأي تصاعد محتمل للإرهاب في المنطقة. ويشير تقييمنا إلى أن داعش ما زال يشكل تهديدا في الشام، وأن بوسع تلك المنظمة الإرهابية أن تواصل الاعتماد على المناطق الصغيرة التي تسيطر عليها، وخاصة في سورية.

وفي ذلك السياق، فإن من شأن تصاعد التوترات على الأرض أن يتيح فرصا للجماعات الإرهابية. وهناك خطر جدي يتمثل في الانزلاق مرة أخرى إلى العنف واستئناف الأعمال الوحشية على نطاق واسع. وينبغي ألا تصبح المنطقة الشمالية الشرقية جزءا آخر من سورية ضمن القائمة الطويلة من المناطق التي تعين عليها مواجهة الكوارث الإنسانية. ففي الشمال الشرقي من البلد –كما في إدلب حيث يزداد الوضع تدهورا – ستكون لتجدد الأعمال العدائية عواقب وخيمة هناك. وبالنسبة إلى إدلب، فلا بد من وقف الأعمال العدائية بشكل مستدام، تمشيا مع استنتاجات مؤتمر قمة اسطنبول. ولذلك، ندعو روسيا وتركيا إلى مضاعفة جهودهما وبذل كل ما في وسعها للحفاظ على الهدوء في الميدان تنفيذا لما التزمتا به.

ونواصل نحن أيضا، جنبا إلى جنب مع الدول الشريكة في التحالف الدولي، الاتصال الوثيق مع واشنطن فيما يتعلق بالجدول الزمني والشروط اللازمة لتنفيذ قرار سحب قوات الولايات المتحدة التي تواصل الاشتباك مع تنظيم داعش في سورية، كما أعلن رئيس الولايات المتحدة. وستحرص فرنسا خلال الأسابيع المقبلة على كفالة أمن جميع شركاء في الولايات المتحدة، بما في ذلك القوات الديمقراطية السورية. ومن المهم أن تأخذ الولايات المتحدة في الاعتبار حماية السكان في شمال شرق سورية وضمان استقرار تلك المنطقة لتفادي حدوث أي مأساة إنسانية أو عودة الإرهاب مجددا. وبفضل الجهود التي يبذلها التحالف الدولي منذ عام ٢٠١٤، وكذلك القوات المحلية

العراقية من جهة والأكراد والعرب السوريون من جهة أخرى – تم إضعاف داعش وتكبيده خسائر فادحة في الأراضي التي كان يسيطر عليها. بيد أن المعركة لم تنته بعد.

وأود أن أعود أيضا إلى الجهود المكثفة التي بذلت خلال الأسابيع الأخيرة في المجال السياسي للنزاع السوري. فقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية حشدا دبلوماسيا فريدا لتشكيل لجنة دستورية متوازنة وشاملة للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة. ودعونا جميعا من حول هذه الطاولة إلى عقد أول اجتماع للجنة الدستورية. ودعا أعضاء الفريق المصغر أيضا إلى عقد الاجتماع نفسه على هامش الجمعية العامة، وتعهد الاتحاد الروسي بتحقيق ذلك. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر وضع رؤساء دول وحكومات فرنسا وألمانيا وروسيا وتركيا المجتمعين في اسطنبول هدفا واضحا وواقعيا: عقد اجتماع للجنة الدستورية قبل نهاية العام.

وعلى الرغم من توصلنا إلى رؤية موحدة – وهو أمر نادر الحدوث فيما يتعلق بالملف السوري – للمضي قدما في الجانب الدستوري للعملية السياسية، فإن المناقشات الأخيرة التي جرت في جنيف لم تمكننا للأسف من تحقيق نتائج إيجابية. وقد عمل السيد ستافان دي ميستورا بلا كلل طوال هذه العملية مكرسا كل جهوده لإنشاء لجنة دستورية تتسم بالتوازن وشاملة للجميع. وكان ذلك أول إسهام رئيسي في عملية سياسية مشروعة وفعالة لتسوية الأزمة السورية.

ولا شك أن الوضع الذي نحن فيه اليوم ناشئ بسبب النظام السوري الذي لم يسع أبدا لإبداء أدنى قدر من الالتزام. ويؤسفنا أن روسيا وإيران لم تقنعا النظام أبدا بأن ذلك سيكون في مصلحة الشعب السوري. واقترحت الدول الضامنة لعملية أستانا مؤخرا قائمة لا تتسم بحسن التنسيق والتوازن لأشخاص يعلمون أنها لن تكون مقبولة ومن شأنها أن تقوض مصداقية اللجنة في المستقبل. وطوال هذه العملية ظلت تلك البلدان تعتقد أنها المنوط بها تحديد تشكيل اللجنة وأن الأمم المتحدة ستقبل مقترحاتها دون مناقشة. بيد أن القائمة التي قدمت في جنيف لم تكن مقبولة بصورة واضحة.

وإذا كان هناك أمل في إنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية، فإن على النظام ومؤيديه أن يثبتا ذلك بحلول نهاية العام. وليست لدينا أي نوايا لسد أي باب في هذا الشأن. ويتطلب تشكيل لجنة تتسم بالمصداقية من بين عدد من المعايير: موافقة الأطراف على قدم المساواة على عضوية متوازنة ومتفق عليها، وألا تقتصر تلك الموافقة على النظام فحسب، ويجب ألا تؤدي إلى تقويض العملية السياسية منذ البداية، ويجب أيضا أن يكون لها نظام داخلي متوازن تقترحه الأمم المتحدة. ويجب أن تلتزم عضويتها التزاما تاما بعملية جنيف التي تتولى قيادتها الأمم المتحدة.

وفي حين قضت الأمم المتحدة شهورا عديدة في مضاعفة جهودها ومساعيها الرامية إلى التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، فإن الرفض الذي واجهناه سيؤدي بنا – إذا تأكد لنا ذلك – إلى بحث جميع الطرائق اللازمة لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) عند وصول غاير بيدرسن في كانون الثاني/يناير. وسيظل ذلك خريطة الطريق الوحيدة المتاحة لنا لأجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية. والبعد الدستوري ليس إلا جانبا واحدا من ذلك الحل، وستقتضي أي تسوية سياسية دائمة في سورية إدخال العديد من العناصر الأخرى، على الرغم من وضوع حد إحراز تقدم يذكر فيما يتعلق بتلك العناصر.

تحقيقا لذلك، يجب علينا أن نعيد مجددا تأكيد الدور المحوري للأمم المتحدة في مجال الوساطة. ويجب أن يظل القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي اعتمده المجلس بالإجماع إطارا لجميع جهودنا. ويجب أن يظل ذلك الهدف المشترك الذي ينبغي أن نسترشد به أكثر من ذي قبل. ويتمثل المخرج الوحيد الممكن للنزاع في مصداقية العملية الدستورية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة

تحت إشراف الأمم المتحدة، وكفالة مشاركة جميع السوريين سواء داخل الحدود السورية أو خارجها.

وينص القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) على اعتماد تدابير بناء الثقة ويعطي الأولوية لتحديد مصير المحتجزين والحماية من الاضطهاد السياسي والاعتقالات التعسفية وضمان حقوق الملكية للمشردين. وستكون تدابير بناء الثقة هذه بمثابة إجراءات ملموسة لازمة لتهيئة بيئة آمنة ومحايدة لجميع المواطنين السوريين. وهي ضرورية أيضا لتهيئة الظروف السياسية المواتية للعودة الطوعية والآمنة للاجئين والمشردين. ويجب على سورية أن تحقق عملية إعادة البناء السياسي لأجل استعادة الاستقرار فيها. ويجب عليها أيضا أن تحقق عملية إعادة البناء الاجتماعي. ولذلك فلا مناص من مكافحة الإفلات من العقاب. ويعني التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) أيضا الوقف الدائم لإطلاق النار وكفالة حماية السكان عن طريق إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق في جميع أنحاء سورية.

وستظل المأساة السورية، من جراء بعدها الإنساني الفظيع وأيضا بسبب كشفها عن ضعفنا الجماعي - إحدى المعالم الرئيسية لجيلنا. ومن ذلك المنطلق، أدعو الجميع من هذه القاعة، وبما يتسق ورأي العالمة الأنثروبولجية الفرنسية ليتسيا أتلاني ديو، إلى ضمان ألا تكون هذه المأساة سببا لاضمحلال الأمم المتحدة. وقد باتت سورية اليوم في مفترق طرق بينما لا تزال المخاطر في إدلب وغيرها هائلة. ونحن مقتنعون بأن لدينا فرصة ضئيلة اليوم، وربما للمرة الأولى خلال السنوات السبع الماضية، لتحقيق زخم سياسي حقيقي لتسوية النزاع السوري. بيد أن من المرجح أن تهدر هذه الفرصة في ضوء تطورات الحالة في الأيام الأخيرة.

ولذلك، فمن المهم والمُلِح بالنسبة لنا جميعا أكثر من ذي قبل أن نضطلع بمسؤولياتنا. ويجب على الدول الضامنة لمسار أستانا خصوصا أن تثبت قدرتها على بالالتزامات التي تعهدت بها وضمان تنفيذها كاملة. وتعتزم فرنسا من جانبها أن تواصل الالتزام التام بالإسهام في إيجاد حل للنزاع السوري. ونأمل أن يحذو ذلك الجميع لأنه في حال غياب مثل هذا الحل، فليس الآن وقت مناسب للسماح بانحسار التعاون مع سورية.

ويجب علينا - أن نواصل الالتزام والحماس - مثلما فعل السيد دي ميستورا الذي سيلهمنا التزامه المثالي دائما - لإيجال حل سياسي للنزاع السوري.

لا تزال الأزمة السورية تشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي ولأمننا الجماعي، وبالتالي لا يمكن إلا للنتائج السياسية أن تمكّن البلد من استعادة استقراره الدائم. ولن تتخلى فرنسا، على مدى الأسابيع المقبلة، عن أي من المسارات الممكنة للسلام ولن تتجاهلها.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. وبالنيابة عن مملكة هولندا، نشكره على قيادته وتفانيه ومثابرته والتزامه خلال فترة توليه منصب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية. ونكنّ له تقديرنا الكامل. فقد احتفظ بتعاطفه وتراحمه وإنسانيته في ظل أصعب الظروف. ونحن ممتنون لهتحديدا لعدم مساسه بشأن إسماع أصوات المجتمع المدني، ولا سيما المرأة السورية، التي نوليها أهمية كبيرة.

وسأركّز على ثلاث نقاط اليوم: أولاً، اللجنة الدستورية؛ ثانياً، مصير الأشخاص المحتجزين والمفقودين؛ وثالثاً، المساءلة.

فيما يتعلق بنقطتي الأولى بشأن اللجنة الدستورية، نؤيد تأييداً تاماً الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لعقد اللجنة الدستورية. ونقدّر الجهود التي تبذلها الدول الضامنة لمسار أستانا لإيجاد سبيل للمضي قدماً بشأن قائمة الأمم المتحدة الثالثة الوسطى للممثلين في اللجنة. وأودّ أن أؤكد أن عملية سياسية ذات مصداقية تتطلب لجنة دستورية موثوقة ومتوازنة وشاملة

لجميع السوريين. ويتعين على اللجنة الدستورية أن تكون مقبولة لدى جميع الأطراف، بما في ذلك المعارضة السورية. إن اللجنة التي لا تستوفي تلك الشروط سوف تفتقر إلى الشرعية الدولية. وإننا ندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة رصد اللجنة الدستورية وضمان المساواة في التمثيل فيها. ونكرر أهمية تمثيل المرأة بما لا يقل عن ٣٠ في المائة في اللجنة الدستورية ولجنتيها الفرعيتين.

كما ندعو الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور قيادي في وضع أساليب عمل وإجراءات اللجنة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة باتفاق ؤرئاسة متوازن. ونرحّب بحقيقة أن الأمم المتحدة لم تغلق الباب أمام اللجنة الدستورية وسوف تقطع شوطاً إضافياً لأجل ذلك. ونتطلع إلى آراء المبعوث الخاص الجديد بشأن جدوى حزمة الأمور الضرورية من أجل لجنة دستورية تتمتع بالمصداقية والتوازن والشمول. وإذا كان من الممكن تحقيقها، فإننا بالتأكيد نرحب باجتماعها الأول في جنيف. وإذا تعذّر إضفاء الشرعية عليها، فسندعم المبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى إيجاد سبيل بديل للمضي قدماً بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إن مملكة هولندا تؤكد مجدداً على أن إنشاء اللجنة الدستورية ليس غاية في حد ذاته، بل جزءاً من عملية سياسية أوسع نطاقاً على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

ثانياً، فيما يتعلق بالمحتجزين والمفقودين والتعذيب، نعرب عن بالغ القلق إزاء عدم إحراز تقدم بشأن ملف المحتجزين. لقد أُلقي القبض على مئات الآلاف من المدنيين وسُجنوا و/أو اختفوا دون مراعاة الأصول القانونية على يد نظام الأسد. وإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المروعة في السجون، على نحو ما ورد في التقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، التي أشارت إلى التعذيب والعنف الجنسي.

ويجب أن تحظى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر بإمكانية الوصول إلى السجون. ونشعر بالجزع إزاء إشعارات وفاة السجناء التي يرسلها النظام لأفراد أسرهم، ونحن من أشد المدافعين عن الدعم والوصول إلى المعلومات عن السجناء لأجل أفراد أسرهم. وندعو الأطراف المعنية إلى الاستثمار في تدابير بناء الثقة بشأن مسألة المحتجزين. ويجب أن يبدأ النظام السوري عملية الإفراج عن جميع السجناء السياسيين. ونتطلع إلى تحديد الأولويات، على يد المبعوث الخاص المقبل، لمسألة المحتجزين والمفقودين باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة بشأن المساءلة. نؤكد، مرة أخرى، على أن الاستقرار الدائم في سورية لا يمكن أن يتحقق دون محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب. ونكرر دعمنا للآلية الدولية المحايدة والمستقلة في سورية، ونؤكد على أننا سنواصل العمل بنشاط على تعزيز المساءلة.

وتكرر مملكة هولندا مجدداً دعوتها إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويؤسفنا أن المجلس قد مُنع من ذلك بسبب استخدام حق النقض. كما أود التأكيد على أن من الضروري إجراء تغييرات هيكلية في الحالة السياسية وفي حكم سورية. فلا بدّ من توفير الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين. والحال في الوقت الراهن ليس كذلك. وتدعو الحاجة إلى ضمان الحقوق في السكن والأراضي والممتلكات. فهذا من شأنه أن يجعل المصالحة والعودة أكثر يسراً. وإننا بحاجة إلى عملية انتقالية سياسية تكون شاملة وذات مصداقية تسير بقوة قبل أن يبدأ الاتحاد الأوروبي حتى النظر في تقديم معونات إعادة الإعمار إلى سورية. وأود أن أشدد على كلمة وزير خارجية بلدي، السيد ستف بلوك، الذي قال: ”من غير المعقول لمملكة هولندا تمويل نظام مسؤولٍ عن جرائم الحرب.“

وفي الختام، يمثّل النزاع السوري أحد أحلك الفصول وأكثرها عنفاً في عصرنا. ومن المؤسف أنه أبعد ما يكون عن الانتهاء. فهناك الذين يؤمنون بالحل العسكري، ولكن لا يوجد حلّ كهذا. فلن تؤدي الانتصارات العسكرية إلى الاستقرار ولن تؤدي إلى الأمان. وفي هذا الصدد، أكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف لتكثيف جهودها من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب والتوصل بالتفاوض إلى حل سياسي مستدام. وفي نهاية المطاف، لن تحلّ النزاع السوري إلا عملية سياسية شاملة للجميع. وستواصل مملكة هولندا الإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

وأودّ أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي جميع البلدان التي ساهمت في التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. لقد أحرز التحالف تقدماً كبيراً، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وأود أن أعرب عن تأييدي للنقاط التي أثيرت في هذا الصدد من جانب زميلنا الفرنسي للتو. ونشدد أيضاً، في هذا السياق المحدد، على أن التطرف لن يهزم دون حل سياسي في سورية.

وأودّ أن أختتم بالترحيب بصديقي العزيز، غير بيدرسن، بصفته المبعوث الخاص الجديد والإعراب عن دعمنا لعمله المقبل على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وندعو المبعوث الجديد وأعضاء مجلس الأمن الحاليين والمقبلين إلى الالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب. فالشعب السوري يستحق العدالة.

وعلى حد قول ستافان دي ميستورا في عطلة نهاية هذا الأسبوع بمنتدى الدوحة: إن العدالة

”هي مثل الشمعة لا ينبغي أن يختفي ضوؤها بتاتاً ... فنحن بحاجة إلى ذلك الضوء ... لأن هذه الشمعة ستعطي ذات يوم، عاجلاً وليس آجلاً، شعوراً بالأمل لأولئك الذين فقدوا الكثير من الناس بسبب هذه الأحداث المروعة“.

وأشكر صديقنا العزيز ستافان على الإبقاء على شمعة الأمل والعدالة تلك مضاءة.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الشاملة. هذه هي إحاطته الأخيرة. كما أن بياننا هذا هو الأخير بشأن المسألة السورية بصفتنا عضواً في المجلس. وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق للمبعوث الخاص على جهوده الدبلوماسية المتفانية والعالية الاحترافية الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري. فقد كرّس، طوال أكثر من أربع سنوات، كامل طاقته وعقود الخبرة والمعرفة التي اكتسبها لتيسير التوصل إلى نهاية سلمية للأزمة. ونشعر بامتنان عميق لما يبذله من جهود دؤوبة ولشعوره المستمر بالتفاؤل في أثناء التعامل مع ما كان من أصعب المهام الدبلوماسية. وإن عمله، في رأينا، منطلق ممتاز لخلفه.

وفي الواقع، فإن التقييم والتفكير الصريحين اللذين عرضا اليوم بشكل بليغ للغاية سيكونان مفيدين جدا من أجل إحراز التقدم في المحادثات السياسية بين الأطراف السورية تحت رعاية الأمم المتحدة.

عندما أبلغ السيد دي ميستورا المجلس بقراره مغادرة منصبه (انظر S/PV.8373)، وعد أيضا بالقيام بكل ما في وسعه حتى اليوم الأخير من ولايته لعقد لجنة دستورية، وهي نقطة انطلاق نحو تنشيط العملية السياسية. وهذا هو بالضبط ما برح يقوم به، فهو يعمل مع الأطراف السورية، والدول الضامنة لمسار أستانا، وأعضاء الفريق المصغر، والجهات المعنية الأخرى. وما فتئ يعزز إمكانية إنشاء لجنة دستورية موثوقة وجامعة. إلا أنه، كما أوضح مؤخرا، يجب علينا بذل جهود إضافية في هذا الشأن. ونشدد على أهمية عقد لجنة دستورية بقيادة وملكية سورية، وهو أمر أساسي لإحياء عملية سياسية شاملة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وهناك تغييرات في الميدان، والهدوء النسبي في سورية أمر مشجع. ومع ذلك، من الواضح أن هناك مجالات تنطوي على تحديات خطيرة متصلة بالأعمال العدائية الجارية. فلا يزال هناك الملايين من الأشخاص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية؛ وملايين من اللاجئين والمشردين داخليا. والتنفيذ الكامل لاتفاق نزع السلاح في إدلب أمر بالغ الأهمية إذا أردنا تجنب حدوث أي كارثة إنسانية محتملة.

وقد أكدنا مرارا خلال فترة عضويتنا في المجلس على أن الأزمة السورية لا يمكن التصدي لها بشكل فعال ومستدام إلا من خلال حوار سياسي شامل تيسره الأمم المتحدة. ويزال الأمر كذلك. وليس هناك حل عسكري. ويجب أن تشارك الأطراف السورية مشاركة بناءة وبحسن نية مع المبعوث الخاص المعين مؤخرا، السيد بيدرسن. ونتمنى له كل النجاح خلال الاضطلاع بمسؤولياته.

وبنفس القدر من الأهمية، يجب على الدول الأعضاء الأخرى التي لها تأثير على الجهات الفاعلة المحلية أن تدعم السعي إلى تحقيق السلام الدائم في سورية. وللأسف، فإن صياغة اتفاق بشأن المسائل السورية أمر بالغ الصعوبة. ولا ينبغي أن أذكر الأعضاء بأن مجلس الأمن هو الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. إن وحدته، ولا سيما الاتفاق بين الأعضاء الدائمين، أمر أساسي وبالغ الأهمية لإحراز تقدم في سورية. ويحدونا الأمل في أن تعمل جميع الجهات الفاعلة في نهاية المطاف لإيجاد مسار مشترك لإنهاء تلك المأساة المستمرة من أجل الشعب السوري، الذي عانى كثيرا خلال السنوات الثماني الماضية. لقد تأخرت هذه الإجراءات كثيرا عن موعدها.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نتقدم بالشكر الجزيل للسيد ستافان دي ميستورا على كلمته الشاملة والمفصلة، وعلى جهوده الحثيثة خلال الأربع سنوات الماضية من أجل تحقيق السلام في سورية.

قبل ثلاث سنوات، وعلى هذه الطاولة، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والذي رسم خريطة الطريق للوصول إلى تسوية سياسية عادلة في سورية، وإعادة الاستقرار في هذا البلد العربي العزيز ذي التاريخ العريق. لكن، وبعد مرور ثلاث سنوات، لم نستطع – للأسف – تفعيل هذا القرار وترجمته على أرض الواقع.

وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، تم الاتفاق في سوتشي على تشكيل لجنة دستورية، والتي طال انتظار انطلاق أعمالها. والتي يبدو حتى الآن أن الجهود المبذولة لكي تبدأ قبل نهاية هذا العام لم يكتب لها النجاح. إننا دعوتنا لأن تكون اللجنة الدستورية متوازنة وذات مصداقية وشاملة وتضم كافة أطياف المجتمع السوري، إيمانا منا بأهميتها كمحطة محورية في العملية السياسية السورية ستدفع بها إلى الأمام. وهي الخطوة الأولى في العملية الانتقالية السياسية التي تتضمن محطات عدة، منها صياغة دستور وعقد انتخابات حرة ونزيهة تجري عملا بهذا الدستور تحت إشراف الأمم المتحدة، وطبقا لأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة، وتشمل جميع السوريين بمن فيهم من هم في الخارج، وذلك وفق ما جاء في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

تابعنا عن كثب، واستمعنا للتو من المبعوث الخاص، نتائج مشاورات الدول الضامنة لمسار أستانا مع المبعوث الخاص في جنيف بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر، والتي سعت إلى المضي قدما في تشكيل اللجنة الدستورية. وفي هذا الصدد، نؤكد على الدور المحوري للأمم المتحدة في تيسير عملية سياسية بقيادة وملكية سورية.

إننا أمام فترة حاسمة في المسار السياسي في سورية ستتطلب اتخاذ قرارات حاسمة. ولا أبالغ عندما أقول بأن مصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة على المحك في هذه المرحلة الدقيقة من الأزمة السورية. ونجدد التأكيد على أنه ليس هناك حلا عسكريا للأزمة السورية. وهناك ضرورة لدعم كافة الجهود لتعزيز تدابير

بناء الثقة بين الأطراف المعنية، وأبرزها إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين، ودعم الآلية الدولية المستقلة للتحقيق في كافة الجرائم التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وتقديم المسؤولين عن ارتكاب مثل هذه الجرائم إلى العدالة. وطالما تشهد محافظة إدلب استقرارا نسبيا نتيجة الاتفاق الروسي – التركي، فهناك بصيص من الأمل بإمكانية تحقيق انفراج وإحراز خطوة هامة نحو تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

لقد خذل المجتمع الدولي ومجلس الأمن الشعب السوري مرارا، ويجب ألا نخذل السوريين مرة أخرى. علينا أن نعمل على تنفيذ القرارات الصادرة عن هذا المجلس من أجل تمكين الشعب السوري من تحقيق طموحاته المشروعة عبر تسوية سياسية تتوافق عليها جميع مكوناته، وتحقق طموحاته المشروعة، وتحافظ على وحدة سورية واستقلالها وسيادتها.

وفي الختام، نكرر شكرنا وتقديرنا العميق للمبعوث الخاص، السيد ستافان دي ميستورا، على جهوده المضنية التي بذلها طوال الأربع سنوات الماضية في هذا الملف. ونتطلع للعمل مع المبعوث الخاص الجديد، السفير غاير بيدرسن، والذي سيجد منا في دولة الكويت كل الدعم والتشجيع من أجل إنجاح مهمته.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الشاملة. وبما أنه على مشارف نهاية خدماته الجليلة للغاية، أود أن أعرب له ولفريقه عن خالص الامتنان باسم كازاخستان لجهودهما والتزامهما بتحقيق السلام الدائم في سورية. ونعرب عن تقديرنا الكبير للمشاركة المميزة للمبعوث الخاص، على النحو المبين في المشاورات المكثفة لعقد لجنة دستورية متوازنة وذات مصداقية تيسرها الأمم المتحدة بقيادة وملكية سورية. لقد كان العمل الذي قام به السيد دي ميستورا عملا هائلا. وقد ترك بصمته وإرثه، ونحن جميعا نقدر أيما تقدير الجهود التي يبذلها. لقد أقام أساسا متينا ليستفيد منه خلفه. ونتمنى للمبعوث الخاص الجديد، غاير بيدرسن، كل النجاح في مهمته الهامة.

إن معالم وجود حياة سلمية في سورية في الوقت الحاضر تزداد وضوحا. ولذلك، فإننا نعتبر أنه من الأهمية بمكان مواصلة العمل لإنشاء لجنة دستورية. إنها ليست مهمة سهلة، ولكن يجب أن نواصل القيام بذلك بصبر واستمرار، لأنه لا يوجد بديل. ف اللجنة ستمكننا من صياغة قانون أساسي جديد لسورية.

وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص إلى سورية، الذي استضاف هذا الأسبوع الممثلين الرفيعي المستوى لجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وجمهورية تركيا في جنيف لمناقشة إمكانية إنشاء لجنة دستورية تتسم بالمصداقية والتوازن والشمولية. ومن الضروري أن تقوم جميع الأطراف المعنية بتقديم الحد الأقصى من الدعم في أقرب وقت ممكن لتشكيل لجنة دستورية سورية. وقد أسهمت هذه المشاورات إسهاما كبيرا في التسوية السياسية في سورية في إطار متابعة البيان الختامي لسوتشي الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير، الأمر الذي يتماشى مع عملية جنيف لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وتعتقد أستانة أننا يمكن أن نكفل مجموعة من الترتيبات اللازمة لإنشاء اللجنة الدستورية على نحو يتسم بالمصداقية والتوازن والشمول. ومن شأن ذلك أن يشمل أيضا ترتيبات متوازنة تتعلق برئاسة اللجنة وعملية الصياغة، وضمان سلامة العملية الانتخابية.

ويسرنا أن الأمين العام يقدر قيمة عملية أستانا وعملها القيم، لا سيما في ما بين الجهات الضامنة نفسها، ولدى ممثلي المعارضة السورية. وقد اعترف الأمين العام أيضا بأهمية الاجتماعات الرفيعة المستوى الأخرى، بما في ذلك بيان دا نانغ

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وإعلان إسطنبول في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

ونعتقد أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام في سورية هو إرساء عملية سياسية شاملة بقيادة السوريين أنفسهم، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونعتقد أيضا أن عملية أستانا أثمرت نتائج إيجابية تهدف إلى تعزيز آلية وقف إطلاق النار والرصد، ووضعت الأسس لتسوية سياسية إضافية في إطار محادثات جنيف.

وتشيد كازاخستان بنجاح المعركة ضد الإرهاب الدولي وتدمير القدرات القتالية المحتملة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وغيره من المنظمات، في سورية. وتزداد فرص التوصل إلى حل سلمي للأزمة التي اجتاحت سورية جراء الانتصار على الإرهاب. ونحن جميعا متفقون على أنه على الرغم من الاستقرار والحد من التصعيد، تتطلب الحالة الراهنة في سورية مزيدا من الاهتمام والجهود الموحدة، من جانب المجتمع الدولي بأسره.

وفي الختام، تلتزم كازاخستان، حتى ونحن نترك مقعدنا كعضو في المجلس، بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية، وتأمل أن تنجح عملية التفاوض في جنيف في استعادة السلام والاستقرار في سورية. وسنواصل بذل قصارى جهدنا من خلال عملية أستانا. ونحن واثقون من أن تسوية النزاع السوري ليس له حل عسكري. ونردد شواغل الأمم المتحدة بأن من الواجب الحيلولة دون تصاعد الأعمال العدائية على نطاق واسع، بأي ثمن. ونحن على استعداد للعمل مع المبعوث الخاص الجديد غاير بيدرسن لتحقيق تلك الغاية.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير السويد الكبير للمبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على جهوده التي لا تكل من أجل الشعب السوري. وأود أن أشكر السيد دي ميستورا على ما أبداه من مثابرة وإبداع وطاقة، واسمحوا لي بأن أضيف، وكياسة وكرامة، في ظروف ندُرت فيها تلك القيم.

ونحن، بطبيعة الحال، نرحب بالمبعوث الخاص الجديد غاير بيدرسن، ونؤكد له أنه سيحظى بدعم السويد الكامل. ومن المهم الحفاظ على تركيز المجلس وزخمه، وأعتقد كذلك، وحدته، في تأييده في مهمته الصعبة.

وبعد ما يقرب من ثماني سنوات من النزاع، نفهم تماما أولئك الذين يدعون أن المجتمع الدولي قد خذل الشعب السوري. وتقع على المجتمع الدولي الآن المسؤولية لمواصلة بذل جهوده بشأن سورية. وتلك هي الطريقة الوحيدة لضمان معالجة مظالم الشعب السوري التي أدت إلى تلك المأساة، وليتسنى لجميع الشعب السوري أن يشعر بالثقة في المستقبل.

ومنذ بداية فترة ولايتنا في مجلس الأمن، حاولنا ألا نألُ جهدا في السعي إلى إحراز تقدم صوب إنهاء النزاع في سورية، وضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية. واليوم، سأركز على أهمية تخفيف التوتر العسكري فورا، والحاجة الملحة إلى إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي مستدام، والظروف الضرورية للسلام الدائم.

أولا، فيما يتعلق بأهمية وقف التصعيد، ندعو جميع أطراف النزاع إلى تخفيف حدة التوتر والتحلي بضبط النفس، فضلا عن الاحترام التام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ونرحب بتجديد التزام الجهات الضامنة لمسار أستانا بالتقيد بوقف إطلاق النار في إدلب، ونكرر تأكيد توقعاتنا من الجهات الضامنة في هذا الصدد. ونشعر بالارتياح لاستمرار سريان اتفاق وقف الأعمال العدائية، وإن كانت هناك مؤشرات مقلقة بشأن العنف مؤخرا.

ولذلك، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار العمليات العسكرية من جانب قوات الحكومة السورية وحلفائها، لا سيما في إدلب، حيث هناك تقارير عن وقوع إصابات بين المدنيين.

ويساورنا القلق أيضا إزاء البيانات التركية فيما يتعلق بإمكانية شن عمليات عسكرية في شمال شرق سورية. إن تركيا طرف فاعل بالغ الأهمية في تلك الأزمة، وشريك رئيسي للاتحاد الأوروبي. وكما ذكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي موغيريني، نتوقع من تركيا أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء انفرادي من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار في سورية. إن البيئة الآمنة والهادئة والمحايدة على أرض الواقع ضرورية من أجل إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي.

ثانيا، لا يمكن أن يتم التوصل إلى حل سياسي مستدام للنزاع السوري، يحظى بقبول المجتمع الدولي، إلا من خلال عملية سياسية تقودها الأمم المتحدة، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وتعد المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في تلك العملية أمرا بالغ الأهمية، وأود أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا على تكريس كل جهوده لتلك الخطة.

إننا نقدر آخر المستجدات بشأن اللجنة الدستورية. ومن دواعي خيبة الأمل الشديدة، أنه بعد سنة واحدة من سوتشي، لم تنشأ هذه اللجنة حتى الآن. وكما ذكر السيد ستافان دي ميستورا، لا يزال هناك شوط إضافي لا بد من قطعه، لضمان قيام لجنة ذات مصداقية، وتتسم بالتوازن، وشاملة. ونحن على ثقة تامة في تقدير الأمم المتحدة المتعلق بكفالة تلبية تكوين اللجنة ونظامها الداخلي للمتطلبات اللازمة للشرعية الدولية. لم يعد أمامنا الكثير من الوقت. ولا بد من بذل كل الجهود الآن لإنشاء اللجنة بطريقة تستوفي معايير الأمم المتحدة. ومن ثم يجب الإسراع بانعقاد اللجنة في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة.

ومن ناحية ثانية، سيقع الفشل في إنشاء تلك اللجنة على عاتق الحكومة السورية بالكامل، بسبب انعدام المشاركة البناءة، والرغبة في التوصل إلى حلول توفيقية حتى الآن. ونحث الحكومة السورية ومن هم على علاقات طيبة مع دمشق على كفالة التعاون الكامل. إن الإصلاح الدستوري يمثل نقطة انطلاق نحو إجراء الانتخابات، التي يجب أن تكون حرة ونزيهة، ويشارك فيها جميع السوريين المؤهلين للمشاركة. وفي هذا الصدد، فإن المبادئ الإثني عشر التي أشار إليها وكررها ستافان دي ميستورا اليوم أساسية للجهود الرامية إلى دفع العملية قدما.

ثالثا، فيما يتعلق بالظروف المؤاتية للسلام المستدام؛ لقد أدى النزاع إلى حدوث كارثة تتجاوز الحدود السورية كثيرا. فستة ملايين شخص شردوا داخل البلد، وخمسة ملايين فروا إلى البلدان المجاورة. ولم تتحقق بعد الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين، وفقا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ولنكن واضحين. إن السبب الرئيسي لعدم عودة اللاجئين والمشردين داخليا ليس هو أساسا الافتقار إلى المدارس والمستشفيات والطرق. إنه أولا وقبل كل شيء، لأنهم يخشون على سلامتهم. يخشون التعرض للانتقام والاضطهاد والاحتجاز. وسيواجهون الآن تشريعات تمييزية تقوض حقوقهم في السكن والأرض والملكية.

إنهم جميعا يعرفون عائلات وأفرادا ألقي القبض عليهم، وسُجنوا وعُذبوا. وليس للسلطات السورية أعذار في إبقاء المسجونين بصورة غير قانونية في السجون. وينبغي للسلطات إطلاق سراح أولئك المحتجزين والكشف عن مصير جميع السوريين الذين اختفوا. ولذا، فمن أجل تهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين، يُعد الحل السياسي والاحترام من جانب السلطات السورية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أمرا أساسيا.

وفي إطار بناء السلام المستدام، ندرك أنه ستلزم إعادة بناء سورية في خاتمة المطاف. والسويد، شأنها في ذلك شأن بقية الاتحاد الأوروبي، لن تكون مستعدة لتقديم المساعدة إلا عندما يكون الانتقال السياسي الجامع والحقيقي والشامل للجميع جاريا بصورة راسخة، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان

جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522 المرفق)، حيث يعد ذلك ضروريا من أجل التوصل إلى السلام المستدام.

وأخيرا، تعد المساءلة أمرا ضروريا أيضا لتحقيق السلام المستدام. إن النزاع في سورية قد اتسم بالتجاهل الصارخ للقانون الدولي وعدم احترام حياة الإنسان. وقد ذكر المبعوث الخاص مؤخرا، إنه لم يشهد أبدا، خلال عمله لمدة طويلة في الأمم المتحدة، نزاعا تستخدم فيه مثل تلك الوحشية العشوائية كما هو الحال في سورية.

إن دعم النظام الدولي القائم على القواعد أمر أساسي للجهود الرامية إلى إنهاء النزاعات ومنع نشوب نزاعات جديدة. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام إذا لم يُقدم إلى العدالة مرتكبو أبشع الجرائم التي شوهدت في سورية. ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح بالإفلات من العقاب. ونحن نشجع زيادة تمويل ودعم الآليات المنشأة لكفالة الحفاظ على الأدلة لصالح الإجراءات الجنائية في المستقبل، ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يحيل الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ولن نتمكن من التوصل إلى حل سياسي في سورية إلا من خلال العملية التي تقودها الأمم المتحدة، والتي تحظى بثقة جميع السوريين، ويدعمها المجتمع الدولي – عملية تعالج المظالم الأساسية للشعب السوري، وتضمن حقوقهم وتطلعاتهم، وتهيئ الظروف المواتية للسلام والاستقرار لهم. لذلك يجب على مجلس الأمن أن يؤيد تأييدا تاما العملية التي تقودها الأمم المتحدة وأن يواصل مشاركته الفعلية.

السيد ليفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك الوفود الأخرى في الإشادة بالسيد ستافان دي ميستورا على عمله البارز، والتزامه الشخصي الكبير وجهوده الدؤوبة الرامية إلى إحلال السلام في سورية، وعلى وجه الخصوص، من أجل الشعب السوري، لأن هذه مأساة كبيرة، كما أكد مُحِقًّا، ليس بالنسبة للشعب السوري فحسب، بل للبشرية جمعاء.

وللأسف، بينما يدخل النزاع السوري عامه الثامن، لا يزال العنف المتواصلمتفشيا على نطاق واسع، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وها نحن الآن، في نهاية عام ٢٠١٨، نشهد منعطفا حاسما. إننا نؤمن إيمانا قويا بأن اتفاق إدلب لوقف إطلاق النار قد أدى إلى بعض أوجه التغيير الإيجابية. ومع ذلك، لا تزال هناك مسائل تتعلق، أولا، باستدامة ترتيب وقف إطلاق النار في المستقبل، ثانيا، بمدى امتثال أطراف النزاع في سورية، وثالثا، بالحالة الصعبة المستمرة للأشخاص المشردين داخليا وغيرهم من المدنيين في إدلب والمناطق المحيطة بها. وكما سمعنا في الآونة الأخيرة من وكيل الأمين العام لوكوك، فإن الحالة تثيرالقلق البالغ في الجزء الشمالي الغربي من البلد. وإذ نأخذ في الاعتبار الأحداث التي وقعت مؤخرا في محافظة إدلب، فإننا نؤكد مرة أخرى الحاجة إلى منع الأعمال العدائية العسكرية وما تقترن به من عواقب إنسانية كارثية.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الحالة شمال – شرقي سورية، حيث لا تزال متوترة، بما في ذلك بين تركيا ووحدات حماية الشعب، وهي جزء من القوات الديمقراطية السورية المتحالفة مع الولايات المتحدة. ولذلك، نتوقع من جميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تقوض جهود التحالف العالمي لمكافحة داعش أو تزيد من خطر زعزعة الاستقرار في سورية.

ونظرا للحالة الراهنة في سورية، لا تزال عمليات إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود تشكل شريان حياة لا غنى عنه لمئات الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء سورية. ولهذا السبب رحبت بولندا مؤخرا بتجديد الإذن بإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود.

ويجب التأكيد على أن العملية السياسية ما زالت عاجزة عن إحراز التقدم. ويشمل ذلك إنشاء اللجنة الدستورية، وهي

الخطوة الأولى نحو عملية سياسية حقيقية تحت إشراف الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد على ما ذكره العديد من الجالسين حول هذه الطاولة: وهو أنه لا يوجد أي حل عسكري للنزاع يمكنه تحقيق السلام المستدام للسوريين. وينبغي لنا أن نسعى إلى التوصل إلى اتفاق سياسي إطاري فيما بين الأطراف السورية، وهنا نتفق تماما مع السيد ستافان على أن السلام المستدام يتطلب عملية سياسية حقيقية. وينطبق هذا أيضا على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، لأننا نتكلم عن السلام الدائم للشعب السوري.

إن وقف الأعمال القتالية قد يتيح فرصة لنجاح محادثات السلام برعاية الأمم المتحدة في جنيف من أجل اكتساب الزخم ليتسنى التوصل إلى حل سياسي في نهاية المطاف. كما ندعو الدول الضامنة لمسار أستانا إلى الوفاء بالتزامها وحماية المدنيين على سبيل الأولوية.

كما أود التأكيد على أن أي حل سياسي يجب التوصل إليه وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وتؤدي الأمم المتحدة، لا سيما المبعوث الخاص إلى سورية، دورا خاصا في هذه العملية. ولذلك، نعرب عن دعمنا الكامل لجميع الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لإنشاء اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن، ونود أن نهنئه على التقدم المحرز بالفعل. ونطلب إلى جميع الجهات المعنية، لا سيما الدول الضامنة لمسار أستانا، تقديم الدعم لهذه العملية.

وينبغي إنشاء اللجنة الدستورية الآن، على سبيل الأولوية، ويتعين أن يتبع ذلك اتخاذ خطوات إضافية أخرى على وجه السرعة ليتسنى القيام بعملية الانتقال السياسي عن طريق التفاوض. ويتطلب هذا المشاركة البناءة والكاملة من جميع أطراف النزاع. ويتعين على السلطات السورية الاضطلاع بدور خاص، وينبغي لها أن تشارك في المفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشكر ستافان على عمله، ليس خدمة للأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا لصالح الشعب السوري والبشرية جمعاء. وأود أن أؤكد لخلفه، السيد بيدرسن، دعمنا الكامل والمستمر لعمله.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يسرني مرة أخرى أن يحضر معنا المبعوث الخاص للأمين العام، ستافان دي ميستورا. وتوضح الإحاطة الإعلامية التي قدمها للتو أنه لم يدخر جهدا لتشكيل اللجنة الدستورية بعد أربع سنوات من الالتزام القوي بمفاوضات السلام في سورية. وأود أن أنقل له امتنان حكومة جمهورية غينيا الاستوائية على أربع سنوات من العمل الهام والمكثف سعيا للتوصل إلى حل سلمي لنزاع في غاية التعقيد. ويود وفد بلدي التأكيد على أهمية كفالة ألا يكون هناك، في ختام ولايته، أي توقف في هذه المهمة الهامة إذ يجري تسليمها إلى خلفه، السيد بيدرسن.

ومع اقتراب نهاية السنة، فإن التوقعات بعقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية قد صارت أعلى من أي وقت مضى. وعلى الرغم من عدم التمكن من تحقيق تقدم كبير في الاجتماع الدولي الحادي عشر بشأن سورية، في سبيل التوصل إلى توافق عريض في الآراء بشأن تشكيل اللجنة، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تحيط علما بأن الدول الضامنة لمسار أستانا وافقت، خلال الاجتماع الذي عقد في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، على بذل الجهود اللازمة لعقد الاجتماع الأول للجنة بجنيف في أوائل عام ٢٠١٩.

ومع أن جمهورية غينيا الاستوائية تؤكد إسهام الدول الضامنة لمسار أستانا في إطار هذه العملية الحساسة والحاسمة، بغية تهيئة الظروف اللازمة لمنع العنف في سورية، وحل المشاكل الإنسانية والمساهمة في إعادة اللاجئين السوريين وتنفيذ العملية السياسية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، فإننا ندرك أن المأزق

الحالي لا يستفيد منه بأي شكل من الأشكال ملايين السوريين الذين يعانون من النزاع منذ عام ٢٠١١.

ويدرك وفد بلدي أن السبب الرئيسي لاشتداد حساسية العملية هو المشكلة المتمثلة في أن كل جناح من اللجنة المقبلة يرغب في تعزيز مصالحه. وليس من غير المناسب القول، ولا يخفى على أحد أن كل طرف يرغب في أن تكون له حكومته ومعارضته، ولكنه يريد أيضا أن يكون ممثلو المجتمع المدني مقبولين لدى الجميع. ولذلك، من الصعب جدا التوصل إلى اتفاق بشأن الجهة التي ستشارك في ذلك الجزء من اللجنة الدستورية السورية.

ويحدونا الأمل في أن القائمة الثالثة من ممثلي المجتمع المدني، التي وافقت عليها الدول الضامنة لمسار أستانا، وقدمت إلى المبعوث الخاص في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، لن تنتقص من الهدف المشترك المتمثل في إنشاء لجنة دستورية متوازنة وشاملة وموثوق بها، وفقا لمقررات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي هذا السياق، ندعو المبعوث الخاص إلى مواصلة المشاورات مع الحكومة السورية والجهات الضامنة من أجل التوصل إلى قائمة تحظى بأكبر قدر ممكن من توافق الآراء بين جميع الأطراف. ولا بد أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور الميسر، مع الاحترام الكامل لسيادة الشعب السوري ووحدته واستقلاله. علاوة على ذلك، ترى حكومة بلدي أن التعاون فيما بين الحلفاء الرئيسيين للأطراف الوطنية في النزاع هو أمر أساسي لنجاح التنمية في سورية. ومن الواضح أن هذا النزاع ليس له حل عسكري، كما ثبت بمرور الوقت.

وتود حكومة بلدي أيضا أن تشدد على أهمية آلية الاتصال بالنسبة للولايات المتحدة مع الاتحاد الروسي بشأن سورية. ونحن على يقين من أن لدى كلا البلدين مجموعة فعالة من الأدوات ليس لتبادل الآراء بشأن الحالة في سورية فحسب، لكن أيضا، والأهم، لتنشيط العملية السياسية بنفس الهدف، وهو اتخاذ خطوات حاسمة إلى الأمام في سبيل إيجاد حل سياسي للنزاع، وفقا لأهداف القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأخيرا، تأمل غينيا الاستوائية ألا يكون هناك المزيد من حالات التأخير في تشكيل اللجنة الدستورية وألا يؤدي الجمود في المفاوضات إلى فشل عملية أستانا. إننا نناشد المبعوث الخاص المقبل مواصلة استكشاف جميع الفرص للتغلب على العوائق أمام تشكيل اللجنة لكي يتسنى عقد اجتماع اللجنة الأول في أوائل العام المقبل، على نحو ما ذكرنا مرارا وتكرارا في مجلس الأمن.

السيد ميزا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة ونشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الهامة. ونود أن نبرز مرة أخرى أهمية الإحساس بالمسؤولية والكفاءة المهنية الذي تميزت به أعماله المعقدة ومكن من إحراز التقدم في إرساء الأسس لإنهاء النزاع السوري المدمر. ونشكره على جهوده الدؤوبة والتزامه الحقيقي نحو تحقيق السلام والعدالة.

ونتطلع بصفة خاصة إلى آخر التطورات التي حدثت فيما يتعلق بتشكيل اللجنة الدستورية، وهو أمر نعزوه إلى حد كبير إلى مثابرة السيد دي ميستورا وحنكته الدبلوماسية فضلا عن الالتزام الذي أبدته بلدان منصة أستانا. إن تلك التطورات تفتح أمام المبعوث الخاص الجديد، السيد بيدرسن، طريقا يمضي فيه قدما، بالترافق مع الجهات الفاعلة الحكومية الرئيسية، من أجل ضمان القيام في الأسابيع المقبلة، بإنشاء لجنة يعترف الشعب السوري والمجتمع الدولي بأنها موثوقة ومتوازنة وشرعية.

ونرى أنه من أجل تحقيق ذلك الهدف المعقد، من الأهمية القصوى بمكان أن تكون اللجنة الدستورية تمثيلية وتشمل جميع قطاعات المجتمع السوري، ولا سيما المرأة السورية، وأن تزود بآليات شفافة وديمقراطية من أجل أداء عملها واتخاذ القرارات. ونأمل أن تلبى تلك الشروط وأن تؤدي أعمال اللجنة إلى وضع

دستور جديد يفضي إلى إجراء انتخابات حرة، بإشراف الأمم المتحدة، في إطار عملية التسوية السياسية الشاملة على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، ومع الاحترام الكامل لوحدة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها.

ونرى أيضا أن من الضروري أن تدعم تلك الجهود باتخاذ تدابير لبناء الثقة وتحقيق المصالحة الوطنية. وعلى وجه الخصوص، نشجع ونتوقع إحراز المزيد من التقدم الملموس في تحديد هويات الأشخاص المفقودين، وتسليم الرفات، والإفراج عن الأشخاص المحتجزين والمفقودين. ويجب أن نشير أيضا إلى ضرورة ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء وتحقيق المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت خلال النزاع الذي طال أمده.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أهمية أن يظل مجلس الأمن مهتما بالتطورات على أرض الواقع، بغية ضمان المحافظة على وقف إطلاق النار في إدلب، الذي توصل إليه في أيلول/سبتمبر الاتحاد الروسي وتركيا. إن نجاح أي مسعى لتحقيق السلام المستدام في سورية، مثل اللجنة الدستورية، سيتوقف إلى حد كبير على منع إدلب من أن تصبح مسرحا لمأساة إنسانية جديدة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): على غرار الآخرين، أود أن أحيي صديقنا العزيز وزميلنا السيد ستيفان. وكان يوما حزينا حينما علمنا إنه سيتخلى عن منصبه. فقد قدم أكبر خدمة إلى الأمم المتحدة. لقد عملت شخصيا معه بشأن أفغانستان وغيرها من المسائل، وسجل إنجازاته في ذلك البلد وفي العراق وفي لبنان غني عن البيان. فقد حاول بصورة أكبر من أي شخص آخر التوصل إلى تسوية لهذا النزاع المروع حقا الدائر في سورية.

وكما قال هو نفسه، إنه عمل على التوصل إلى هذه التسوية لفترة أطول من استمرار الحرب العالمية الأولى، وهي أطول من فترة ولاية سلفيه، السيد الإبراهيمي وكوفي عنان. وأعتقد على نحو ما بينته الإشادة به أنه لا يوجد أي شخص في الأمم المتحدة لا يقدر تقديرا كبيرا للغاية ما أسبغه من التزام وطاقة وتصميم وحماس على هذه المهمة الأصعب من جميع مهام مبعوثي الأمم المتحدة.

ونود، من خلاله، أن نحيي أيضا فريقه الرائع، الذي دعمه – على السواء الأعضاء الذين يجلسون خلفه وبعض من شاهدناهم عن طريق التداول بالفيديو، الذين أعرفهم شخصيا من مناسبات سابقة. وأود أن أرحب بغاير بيدرسن، ولكني سأدخر ذلك لوقت آخر، حينما يتولى غاير مهام منصبه. ولكنني آمل أن يعلم أننا مدينون له للغاية وأننا ندرك مدى ما ندين له به.

وأعتقد، كما قال متكلمون آخرون، أن من دواعي الأسف العميق أنه لم يحرز مزيد من التقدم بشأن تشكيل اللجنة الدستورية. ومن غير المفهوم – لفكرة قدمت للنهوض بالعملية السياسية في سوشي – أنه لم يحرز مزيد من التقدم، نظرا لأنه كان ينبغي التمكن من إحراز تقدم في ذلك المجال. ولم يتبق سوى عدد قليل من الأيام للوفاء بالموعد النهائي الذي حدده الرئيس بوتين لنفسه.

ولكن حتى مع تبقي أيام قليلة فإننا، إذا أمكن إحراز تقدم، يمكن حينئذ تماما أن نحث السلطات السورية ومؤيديها على إغتنام تلك الفرصة. ولكن في نهاية المطاف، لا يمكن للأمم المتحدة أن تشارك سوى في عملية متوازنة. فذلك هو المبدأ الأساسي الذي تستند إليه الأمم المتحدة في مساعدة الحكومات والمجتمع الدولي. وسندعم الأمين العام ووكيل الأمين العام إلى أقصى حد في الالتزام بذلك المبدأ المركزي للغاية. وأعتقد أن ممثل فرنسا هو الذي أوضح أن الدول الضامنة لمسار أستانا قد قدمت في الوقت الحالي قائمة غير متوازنة وغير عملية، ونحن نتفق معه تماما. ومرة أخرى، حتى في تلك الأيام القليلة

الماضية، إذا كان بالإمكان إجراء عملية تشاور حقيقية، فإنه ينبغي أن تجرى عملية من أجل تحقيق مصالحة ذات مغزى.

ولكنني أود أن أقول أيضا إننا نجتمع تقريبا في الذكرى السنوية الثالثة لاتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وهو لا يزال أفضل اتفاق أبرمناه وأقرب ما توصلنا إليه لتحقيق النجاح في العمل من أجل وضع حد لهذه الأزمة. إنه لفشل ذريع للمجتمع الدولي – ليس للأمم المتحدة، بل للمجتمع الدولي – أننا لم نتمكن بشكل جماعي إحراز المزيد من التقدم في هذا الشأن. ولكن في المقام الأول، ومن البديهي للغاية، أن فشل الحكومة السورية الذريع في حماية شعبها هو الذي قادنا إلى هذه المرحلة، ويكمن رفض الحكومة السورية العمل من أجل تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) تماما في صميم جميع الأهوال وجميع الأمور المروعة التي لحقت بسورية وشعبها.

إن المشكلة المركزية في كامل النزاع السوري ظلت تتمثل على الدوام في رفض السلطات السورية معالجة المظالم المشروعة للشعب السوري. وذلك هو ما أدى إلى نشوب النزاع في المقام الأول. وهو لا يزال من السمات المركزية، ومن العناصر الأساسية للعمل الذي يتعين أنجازه إذا أُريد لأي شيء على الإطلاق أن يمضي قدما. وكثيرا ما ياتي المبعوث الخاص إلى المجلس وهو غير قادر على تسجيل أي تحرك إيجابي من جانب النظام.

وأود مجرد أن أشدد مرة أخرى على أنه، بدون التحرك في ذلك الاتجاه ومهما حدث من الناحية العسكرية، فإن سورية لن تشهد إعادة الإعمار أو إعادة التأهيل في المجتمع الدولي. ولن يرى شعبها قيام حكومة تمثيلية، وأيا كان الترتيب المؤقت الذي يدخل حيز النفاذ في سورية، فإنه لن يساعد السلطات السورية على السيطرة على أرضها أو حكمها، ومن المؤكد أن لن يفعل أي شيئ لتلبية التطلعات المشروعة لجميع سكان سورية، بصرف النظر عن الطائفة الدينية أو العرقية التي ينحدرون منها.

وفي هذه المرحلة البالغة الأهمية، فإن إعادة التأهيل تعني القدرة على تجنب العودة إلى التوترات وإلى الحالة التي كانت قائمة قبل نشوب النزاع. ولن تنتهي معاناة الشعب السوري أبدا دون تلبية تطلعات جميع الشعب السوري وتشكيل حكومة تمثيلية حقا. وأعتقد حقا أنه ينبغي للمجلس أن يتطلع إلى الأمام وأن يُبقي في صدارة خططه وأفكاره ذلك التساؤل عن أفضل سبيل لمساعدة الشعب السوري في المستقبل.

وأخيرا، أود، إن سمحتم لي، أن أتطرق بإيجاز لتنظيم داعش. لقد كانت المملكة المتحدة عضوا قياديا في التحالف العالمي. ونحن فخورون بدورنا، جنبا إلى جنب مع الشركاء الآخرين، في مكافحة داعش. ومنذ بدء العمليات العسكرية، سيطر التحالف وشركاؤه في سورية والعراق الغالبية العظمى من أراضي داعش، بل إنه أُحرز تقدما هاما في الأيام الأخيرة في آخر منطقة من مناطق شرق سورية التي لا تزال تحتلها داعش. ولم تمضِ ٢٤ ساعة على مشاركة القوات الجوية الملكية التابعة للمملكة المتحدة في عمليات ميدانية. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به على صعيد الحملة العالمية، ولكن يجب ألا نغفل عن أن داعش لا تزال تشكل تهديدا ولة الإسلامية، ولو لم تعد تسيطر على أي أراضٍ.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة السياسية في سورية.

لقد تحقق في ١٨ كانون الأول/ديسمبر إنجاز هام في هذا المجال في جنيف. ومن المؤسف أن عددا من أعضاء مجلس الأمن قد فضل تجاهل ذلك. وبعد عمل مكثف وشاق وصعب استنَدَ إلى قرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري، وبمساعدة نشطة من ثلاثية أستانا، تَقرّر تشكيل اللجنة الدستورية وقُطع شوط بالغ الأهمية على طريق تسوية الأزمة السورية استناداً إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي نفس اليوم، عقد وزراء خارجية جمهورية

إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وجمهورية تركيا، اجتماعا ثلاثيا، بوصفهم يمثلون الدول الضامنة لمسار أستانا، فضلا عن مشاورات أجروها مع السيد دي ميستورا، قدموا خلالها قائمة المرشحين من المجتمع المدني الذين ينبغي إدراجهم في اللجنة الدستورية. وأود أن أشدد على أن القائمة وافقت عليها دمشق والمعارضة السورية على حد سواء. وأود أن أذكِّر المجلس بأن قائمتي الحكومة والمعارضة لتشكيل اللجنة قد أُرسلتا إلى السيد دي ميستورا في أيار/مايو وتموز/يوليه. وقد أعرب المبعوث الخاص عن تقديره الكبير لهذه الجهود، فقد أشار إلى المساهمة الكبيرة التي قدمتها ثلاثية أستانا لبلوغ العملية هذه المرحلة، وقد سمعنا هذا مرة أخرى اليوم.

واعتمد الوزراء بياناً مشتركا عُمّم بالأمس بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن. ويشير إلى أن وزراء خارجية البلدان الثلاثة قد أكدوا خلال الاجتماع المعقود في جنيف التزامهم بمساعدة اللجنة الدستورية في الشروع في عملها، بسبل منها العمل مع الطرفين السوريين والمبعوث الخاص على تحديد مبادئها التوجيهية العامة. وشددوا بصورة خاصة على أن تحلي أعضائها بالروح التوفيقية والمشاركة البناءة شرط أساسي لكفالة حصول قرارات اللجنة على أكبر قدر ممكن من دعم الشعب السوري.

واتفق على أنه سيُبذل كل جهد ممكن لعقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية في جنيف في بداية عام ٢٠١٩، وهو ما سيشكل خطوة هامة في الأعمال التحضيرية للإصلاح الدستوري في سورية، الذي يمثل الأساس الذي سيستند إليه إجراء الانتخابات العامة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذه الخطوات تمثل بداية عملية سياسية مجدية وطويلة الأجل يقودها وينفذها السوريون أنفسهم، بمساعدة الأمم المتحدة وتماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وقرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري المعقود في سوتشي. وإننا ممتنون للسيد دي ميستورا لما بذله من جهود نشطة للنهوض بالعملية السياسية في سورية وللمساعدة التي قدمها لصيغة أستانا، التي أسهمت إسهاما كبيرا في الانتقال من المواجهة المسلحة إلى الساحة السياسية. ونحن ممتنون بوجه خاص لشركائنا من كازاخستان لإسهامهم في استهلال منتدى أستانا وتشغيله.

ونحن ندرك أن البعض ربما غير راضين عن الإنجازات التي حققها التعاون بين روسيا وتركيا وإيران. ولكنه حالهم على الدوام. فثمة دائما شيء لا يعجبهم. وعلى رأسهم أولئك الذين ما زالوا في قرارة أنفسهم يأملون تحقيق ما يسمى بتغيير النظام على أساس خططهم لإعادة صياغة الشرق الأوسط وفق تصميم يناسبهم. فقد قالوا في البداية إن عدم وجود لجنة دستورية أمر سيئ. والآن وقد جرى الاتفاق على قائمة، يقولون إنها غير متوازنة ولا تصلح لأي شيء مهما يكن من أمر. ونحن لا نرى أي منطق في ذلك الرأي. وندعو كل من لا يصر على حرمان الشعب السوري من تحقيق رغباته الحقيقية من خلال إعداد سيناريوهات تستند إلى تخطيط جيوسياسي، إلى مساعدة البلدان الثلاثة الضامنة لصيغة أستانا كي تشرع في العمل بشأن العملية السياسية الشاملة التي تحتاجها سورية، والشرق الأوسط، والمجتمع الدولي بأسره، استنادا إلى قرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري المعقود في سوتشي وقرارات مجلس الأمن بشأن سورية. وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم التأكد من أن النتائج التي تحققت على الصعيد السياسي تدعمها خطوات حقيقية لا افتراضية لتسوية المشكلات الإنسانية التي تعاني منها الجمهورية العربية السورية وإعادة إعمارها بعد انتهاء النزاع. لقد سمعنا في كثير من الأحيان، ولا نزال نسمع، لا سيما من شركائنا الغربيين، أن زيادة التعاون ورفع العقوبات الأحادية الجانب لن يكون ممكنا إلا إذا تم إحراز تقدم حقيقي على صعيد عملية التسوية. ها قد حان وقت ذلك، ونأمل ألا يتراجع زملاؤنا عن كلامهم وأن يتوصلوا إلى شروط مسيّسة جديدة.

ولا نحاول أن نعطي انطباعا بأن كل شيء على ما يرام في سورية. بل هناك العديد من المشاكل التي يتعين حلها في المستقبل، أولا وقبل كل شيء في إدلب، حيث يبذل شركاؤنا الأتراك جهودا جدية استناداً لالتزاماتهم القائمة من أجل فصل الجماعات الإرهابية عن المعتدلة. ونحث مرة أخرى جميع الذين لديهم نفوذ على تلك الجماعات على إسداء المشورة إليها. ولكن الحقيقة أن الحالة في سورية قد تغيرت، وهو تغيّر نحو الأفضل. وقد أقر العديد من الحكومات بتلك التغييرات. وشهدنا خطوات إيجابية من دول المنطقة التي تريد تطبيع علاقاتها مع دمشق. ويحدونا الأمل في أن الرغبة في استعادة العلاقات بين البلدان العربية وسورية بصورة كاملة وعودة سورية بسرعة إلى حضن الأسرة العربية سيقدم دعما ماديا لعملية التسوية في سورية، استنادا إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وقد نجحنا، نحن، الدول الثلاث الضامنة، في تحقيق ما تمّ حثنا عليه وإقناعها به والضغط علينا بل وتهديدنا للقيام به. أخبروني، هل كان بوسع أي جهة أخرى تحقيقه؟ هل يعتقد أيّ كان أن ذلك كان ليتمَّ ببساطة عن طريق تجميع أسماء على قائمتنا الخاصة وتسليمها إلى السيد دي ميستورا. وأود أن أشدد على أنه ما كان من الممكن أن تكون القائمة الشرعية قائمةً يوافق عليها الفريق الصغير، بل قائمةً يوافق عليها ممثلو الطرفين السوريين، دمشق والمعارضة، وهذا بالضبط ما حدث.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن أمامنا جميعا فرصة لاستهلال عملية سياسية حقيقية من أجل تسوية موثوقة ودائمة في سورية. ومن المنطقي أن تستند إلى نتائج العمل الذي اضطلعت به ثلاثية أستانا.

وتقف مجموعة أستانا الثلاثية على أهبة الاستعداد للعمل بنشاط على هذه المسألة، بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة.

ونحن نرى في الوقت نفسه، أن الكلمة الأخيرة تظل للسوريين أنفسهم.

السيد ثامبرانا توريليو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون للمعلومات التي قدمها المبعوث الخاص، ستافان دي ميستورا، الذي نشكره ونشيد بالعمل الذي اضطلع به على مر السنين، وبجهوده التي لا تعرف الكلل بشأن هذه المسألة الحساسة، لا بالنسبة لمجلس الأمن فحسب، بل كذلك بالنسبة للمجتمع الدولي. وكذلك نرجو لخلفه كل التوفيق في العمل الذي أنيط به.

لقد شهدنا، خلال السنتين اللتين شغلنا فيهما هذا المقعد، الحاجة الملحة للشعب السوري إلى وقف العنف وللمعونة الإنسانية. وعليه فقد حضرنا العديد من الاجتماعات التي سعينا من خلالها إلى تعزيز توافق الآراء والوحدة في مجلس الأمن لما فيه مصلحة الشعب السوري. وتعين علينا في أحيان كثيرة أن نوجه نداء من أجل عدم تسييس هذا الحيز أو عدم استخدامه كحقل تجارب لسبر غور النزاع على الأرض أو لتحقيق أهداف جيوسياسية.

ولذلك نسلط الضوء على التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار والحد من العنف في البلد، الذي أدى في الأشهر الأخيرة إلى تغيير ملموس في حالة النزاع على الأرض. ونعتقد أن الحالة قد تحسنت بفضل جهود الجهات الضامنة لمسار أستانا، التي مكنت اتفاقاتها من تحقيق مجالات انفراج هامة، ومن التوصل إلى تلك الالتزامات بين روسيا وتركيا أو بين روسيا والولايات المتحدة، في ذلك الوقت، التي مكنت جميعها من الحد من العنف في الأراضي السورية، الأمر الذي أدى إلى تحقيق سلام نسبي للسكان المدنيين.

وقد أحدث الاتفاق الذي وقع، في الأيام الأخيرة، في اسطنبول في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر بين تركيا والاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا تأثيرا كبيرا على السكان عن طريق السماح

بوصول المساعدة الإنسانية والرعاية الطبية الطارئة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. إننا مقتنعون بأن ذلك كان نتيجة للانفتاح على الحوار فيما بين الأطراف المعنية، الذي نعتقد أنه يجب أن يكون عاملا ثابتا. ومن ناحية أخرى، نعتقد أن أية تدابير تشمل عقوبات أحادية الجانب لا تتعارض مع القانون الدولي فحسب، بل تعمل كذلك على الإضرار بالحالة الإنسانية في سورية.

ونشدد على أهمية الاجتماعات التي عقدت في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما الاجتماع الذي عقد مؤخرا في جنيف بين المبعوث الخاص والجهات الضامنة لمسار أستانا، التي نعتقد أنها عملت مرة أخرى على التأكيد على المضي قدما بالعملية السياسية في سورية. ويحدونا الأمل في أن تؤتي حالات التقارب تلك ثمارها من خلال تشكيل لجنة دستورية، في المستقبل القريب، تكون ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة وتمثيلية، يملكها ويقود زمامها السوريون، بتيسير من الأمم المتحدة، الأمر الذي سيتيح، في الأجلين المتوسط والطويل، تعزيز السلام النسبي القائم على الأرض الآن.

وذلك هو السبب أننا ظللنا نذكر، طوال وجودنا في مجلس الأمن، أنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع، وقد رفضنا أي محاولة لتجزئة البلد أو تقسيمه طائفيا، فضلا عن وجود القوات العسكرية الأجنبية من دون إذن من الحكومة السورية. وإننا نطلب، في إطار القانون الدولي، أن يتم سحبها في أقرب وقت ممكن، ولكن في المقام الأول في سياق احترام مبادئ سيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية. ونعتقد أن على جميع الأطراف المعنية أن تحترم تلك المبادئ.

ونكرر دعوتنا إلى تسوية هذا النزاع عن طريق حوار شامل وعملية سياسية متضافرة، يقودها الشعب السوري ومن أجله، تلبي تطلعاته المشروعة وتمكنه من التوصل إلى حل سلمي للحالة، في إطار عملية جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، تحت رعاية الأمم المتحدة، وعلى النحو المتفق عليه في نتائج مؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي عقد في مدينة سوتشي في كانون الثاني/يناير.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على التحدي الذي يواجه مجلس الأمن في مواصلة الجهود والالتزامات والحوار فيما بين الأطراف التي من شأنها أن تسمح بتشكيل لجنة دستورية في المستقبل القريب، وبالتشديد، تحقيقا لتلك الغاية، على أنه يجب أن يكون الدعم المقدم لجهود المبعوث الخاص متواصلا. ونعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يواجه التحدي المتمثل في البقاء موحدا من أجل النهوض بعملية سياسية تفضي إلى حل دائم من أجل الشعب السوري.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته. إن الصين تعرب عن تقديرها لجهوده الدؤوبة، التي استمرت لأكثر من أربع سنوات، الرامية إلى تيسير عملية التسوية السياسية للمسألة السورية.

لقد شهدت التسوية السياسية للمسألة السورية زخما جديدا إيجابيا، في الأيام الأخيرة، بفضل الجهود المتضافرة من جانب الأطراف المعنية والمجتمع الدولي. وقد التقى وزراء خارجية الدول الضامنة الثلاث لعملية أستانا بالمبعوث الخاص دي ميستورا، وأصدروا بيانا مشتركا اتفقوا فيه على بذل الجهود لتيسير العمل على تكوين اللجنة الدستورية، التي سيبدأ في مطلع العام المقبل. وتقدر الصين ذلك وتأمل في أن تواصل جميع الأطراف العمل على تحقيق نفس الهدف وأن تلتقي ببعضها في الشرق الأوسط من أجل الدفع قدما بالعملية السياسية في سورية بغية التوصل إلى نتائج مبكرة.

لقد ألحقت سنوات من النزاع خسائر فادحة بالبلد السوري بأسره. إن الشعب السوري يتوق إلى السلام، وإلى العودة إلى الحياة الهادئة والشروع مبكرا في إعادة بناء بلده. ويتم حاليا تنفيذ المذكرة بشأن تحقيق استقرار في مناطق التهدئة في إدلب. والحالة الأمنية في سورية مستقرة عموما، وتلوح فرصة للتوصل

إلى تسوية سياسية للمسألة السورية. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي الالتزام بالجهود الدبلوماسية وبدعم دور الأمم المتحدة بوصفها قناة الوساطة الرئيسية. وينبغي لنا التركيز على المهام التالية للمضي قدما.

أولا، من الضروري أن نواصل النهوض بعملية التسوية السياسية للمسألة السورية. وينبغي للأمم المتحدة، في ظل الزخم الإيجابي الجديد للتسوية السياسية للمسألة، أن تواصل تعزيز الاتصال والتنسيق مع الحكومة السورية والعمل من أجل إحراز تقدم في تشكيل اللجنة الدستورية، من أجل بدء عملية سياسية سورية مستدامة وفعالة. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدورها القيادي. وينبغي لأعضاء مجلس الأمن الحفاظ على الوحدة وتوحيد الكلمة من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية.

ثانيا، من الضروري تيسير استمرارية التحسن في الحالة الأمنية. وينبغي للأطراف المعنية أن تواصل تعزيز تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه والحفاظ على فعالية عمل المنطقة المنزوعة السلاح في إدلب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون في مكافحة الإرهاب، وأن يوحد المعايير لمكافحة جميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة المجلس بهذه الصفة، من أجل منع تلك المنظمات الإرهابية من العودة وتقويض التحسن في الحالة الأمنية الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس.

ثالثا، ينبغي حث الأطراف في سورية على العمل من أجل ذات الهدف وتقديم تنازلات متبادلة. وينبغي للأطراف المعنية بشأن المسألة السورية أن تتبع روح القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، في جملة أمور، وأن تعمل على أساس احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ووفقا لمبدأ الملكية السورية والقيادة السورية لتسهيل الجهود التي تبذلها الأطراف في سورية من أجل التوصل إلى حل مقبول للجميع من خلال عملية سياسية شاملة.

لقد ظلت الصين تؤيد، على الدوام، التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية. وقد زار المبعوث الخاص للحكومة الصينية بشأن المسألة السورية، السيد شي شاويان، مؤخرا، مقر الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف لتعزيز التواصل والتنسيق مع الأمم المتحدة والأطراف الأخرى بغرض دعم العملية السياسية السورية. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي على الاضطلاع بدور إيجابي وبناء في تعزيز التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوت ديفوار.

أود مرة أخرى أن أهنئ السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته الممتازة بشأن العملية السياسية في الجمهورية العربية السورية.

إننا نرحب بعقد الاجتماع الحادي عشر لعملية أستانا بشأن تسوية الأزمة السورية، الذي تم يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في أستانا.

ويرحب بلدي بالبيان المشترك الصادر في نهاية ذلك الاجتماع الذي شدد على ضرورة

> ”تكثيف المشاورات على جميع المستويات لمساعدة الشعب السوري على العودة إلى الحياة الطبيعية والحفاظ على السلامة الإقليمية لسورية“.

وأكد الإعلان أيضا مجددا

> ”الالتزام بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة الإقليمية، فضلا عن احترام المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة“.

وأدعو أيضا جميع أطراف النزاع إلى تنفيذ الاتفاق الذي ينص على إنشاء منطقة مجردة من السلاح في محافظة إدلب،

والذي تم التوقيع عليه ١٧ أيلول/سبتمبر في سوتشي برعاية الاتحاد الروسي وتركيا.

وعلاوة على ذلك، ترحب كوت ديفوار بالتقدم المحرز في إطار المشروع الرائد الذي أعده الفريق العامل الذي أنشأته عملية أستانا والأمم المتحدة بهدف التحقيق في مصير الأشخاص المفقودين والإفراج عن المحتجزين. ويعدُّ ذلك التقدم المحرز، الذي شمل تبادل الأسرى بين الحكومة السورية والجماعات المسلحة في الجزء الشمالي من الجمهورية العربية السورية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، يشكل خطوة حاسمة نحو بناء الثقة بين أطراف النزاع. ويجب على جميع أطراف النزاع أيضا أن تطبق مبادئ العدالة والمساءلة بصوفها خطوة ضرورية في السعي إلى تحقيق التعايش السلمي بين جميع الشعب السوري وبين جميع العقائد والمجتمعات المحلية.

ويساور وفد بلدي الشعور بالقلق إزاء إعلان الرئيس التركي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر عن شن هجوم جديد في سورية على وحدات الحماية الشعبية الكردية، التي تعتبرها أنقرة منظمة إرهابية انفصالية. ولذلك تدعو كوت ديفوار السلطات التركية إلى إعطاء الأولوية للمفاوضات لتفادي تجدد أعمال العنف التي قد تؤدي إلى تشريد جماعي للسكان وإلى تفاقم الحالة الإنسانية المثيرة للقلق بالفعل. علاوة على ذلك، ووفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يدعو بلدي الأطراف السورية إلى تهيئة الظروف اللازمة لتمكين اللاجئين والمشردين من العودة الطوعية والكريمة والآمنة إلى مناطقهم الأصلية، فضلا عن السماح بتعافي المناطق المتضررة من النزاع.

وتؤيد كوت ديفوار النداء الصادر في اسطنبول خلال مؤتمر القمة الرباعي المعقود يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى إنشاء لجنة دستورية لصياغة دستور جديد بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وفي ذلك الصدد، ترحب كوت ديفوار بآخر اجتماع عقد في جنيف بشأن تفعيل لجنة دستورية شاملة وذات مصداقية. ومن شأن لجنة دستورية شاملة كهذه أن تمكن من استئناف العملية السياسية المتعثرة وتمهد الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة.

وإذ يوشك السيد دي ميستورا على مغادرة منصبه، تود كوت ديفوار أن تعرب عن عميق امتنانها له على التزامه الثابت بإحلال السلام في الجمهورية العربية السورية. وتود كوت ديفوار أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها العميق للجهود الدؤوبة التي بذلها خلال المهمة التي أسندها إليه الأمين العام. ويشيد بلدي بالعمل الممتاز الذي اضطلع به خلال السنوات الأربع الماضية، وعلى تفانيه وتضحيته في إسهامه الكبير في استعادة السلام والاستقرار الدائم في الجمهورية العربية السورية. وعلاوة على ذلك، تحث كوت ديفوار جميع أصحاب المصلحة على دعم السيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص الجديد في الاضطلاع بولايته بنجاح.

وختاما، يدعو بلدي مرة أخرى إلى إيجاد حل سياسي للنزاع في سورية، ويحث الأطراف السورية على استئناف المفاوضات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أشار السيد المبعوث الخاص في مستهل إحاطته اليوم إلى أن الشعب السوري قد عانى مدةً تجاوزت المدة التي استغرقتها الحرب العالمية الثانية. وهذا الكلام صحيح، هذا الكلام دقيق. ولكن كما تعرفون لكل قصة بداية وخاتمة. ولذلك، لا يمكن اختصار، ما اُصطلح على تسميته بالأزمة السورية في مجلسكم الكريم هذا ببضعة ملاحظات شكلية، حتى ولو بدت هامة. يجب أن تكون ذاكرة البعض قوية بما فيه الكفاية، بحيث لا يتم اغفال مُقدمات هذه الأزمة والأدوار الخفية التي اضطلعت بها بعض الحكومات، وبعضها أعضاء في هذا المجلس لفبركة هذه الأزمة، وخلق

ظروف استمرارها وتصاعدها بما يخدم أجندات تلك الحكومات التدخُّلية لتغيير المشهد الجيوبوليتيكي في منطقتنا.

أذكّركم بتفصيل صغير، ولكنه هام في هذا المشهد الذي أتحدث عنه، ألا وهو ظهور رئيس وزراء قطر السابق على التلفزيون القطري الرسمي، واعترافه بأن قطر والسعودية قد صرفتا مبلغ ١٣٧ بليون دولار لتخريب سورية، بتعليمات من المعلّم الأمريكي. هذا الكلام قاله رئيس وزراء قطر السابق حمد بن جاسم، الذي تذكرون كلكم، أنه أتى إلى مجلسكم في العام ٢٠١١ ليستعديكم ضد الدولة السورية. نحن نتكلم فقط عن قطر والسعودية، ١٣٧ مليار دولار أنفقتاه لتخريب سورية. أليس من المشروع اذاً، ربط كلام هذا المسؤول القطري بظهور داعش وجبهة النصرة والتنظيمات التكفيرية الأخرى فجأةً في الساحتين السورية والعراقية... ؟

أليس هذا سؤالا مشروعا؟ هل يمكن لأي عاقل أن يتصور أن هذه التنظيمات الإرهابية التي ظهرت فجأةً قد سقطت علينا في سورية والعراق من السماء، مع بعض النيازك القادمة من احدى الثقوب السوداء في هذا الفراغ الذي يُحيط بنا؟! هذا السؤال برهن السادة أعضاء المجلس.

قلت سابقاً، وأكرر اليوم من على هذا المنبر، بأن الوقت قد حان أكثر من أي وقت مضى كي تتمّ قراءة الوضع في بلادي، سورية، بطريقة موضوعية وصحيحة تهدف إلى مساعدة الحكومة السورية في التخلص من الحرب الإرهابية التي بدأنا بمساعدة حلفائنا في كتابة الفصل الأخير منها، وفي القضاء على ما تبقى من فلول تنظيمي داعش والنصرة والمجموعات الأخرى من شُذاذ الآفاق المرتبطة بهما، وذلك بدلاً من الاستمرار باعتماد مواقف متطرفة بهدف ابتزاز الحكومة والشعب السوري وإطالة أمدِ هذه الحرب الإرهابية وتوسيع آثارها التدميرية على سورية والمنطقة والعالم، ومحاولة تكرار الوصفات الفاشلة التي تسببت في تدمير وتخريب أكثر من بلد.

لقد حان الوقت لأن يخرج البعض من حالة الانفصال عن الواقع، وأن يتخّلوا عن آخر أوهامهم، وأن يُدركوا بأنّهم لن يحصلوا بالسياسة على ما لم يحصلوا عليه بالإرهاب ورعاية الإرهاب.

لقد كانت الحكومة السورية مُنفتحة على أي مبادرات أو جهود صادقة لمساعدتها في الخروج من الأزمة الحالية. ولذلك، فقد أبدت الحكومة السورية، كما تعرفون، وانطلاقاً من مسؤولياتها الوطنية وحفاظاً على مصالح شعبها، تعاوناً والتزاماً كبيرين مع جهود الأمم المتحدة، بدءاً بمهمة السيد كوفي عنان، رحمه الله، مروراً بمهمة السيد الأخضر الإبراهيمي، ووصولاً إلى مهمة السيد ستيفان دي ميستورا.

نُرحّب هنا بتعيين السيد السفير غير بيدرسن مبعوثاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، ونُعبّر عن استعدادنا للعمل والتعاون معه عن كثب. واليوم، أكرر جاهزية الحكومة السورية للمشاركة الفعّالة في أي جهد صادق يهدف إلى الوصول إلى حل سياسي يُقرر فيه السوريون، وحدهم، مستقبلهم وخياراتهم عبر الحوار السوري – السوري وبقيادةٍ سوريّة، وعلى أساس أن الشعب السوري هو صاحب الحق الحصري في تقرير مستقبل بلاده دون أي تدخل خارجي، وبما يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وهي كلها أمور أكد عليها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وكافة قرارات مجلس الأمن الثلاثين ذات الصلة بسورية.

إن نجاح أي مسار سياسي في سورية يتطلّب العمل عن كثب مع الدولة السورية والتنسيق المُسبق معها حول مختلف الأمور ذات الصلة، كما يتطلّب التزاماً دولياً وإرادة سياسية حقيقية لدى الجميع للقضاء على ما تبقى من فلول الإرهابيين بشكل كامل وإنهاء تواجد القوات الأجنبية غير الشرعية فوق الأراضي السورية والتوقّف عن عرقلة الجهود الصادقة التي

تبذلها الحكومة السورية بالتعاون مع حلفائها للوصول إلى الحل السياسي المنشود.

ولا بد لنا، بعد مرور ما يقارب الثماني سنوات من هذه الحرب القذرة غير المسبوقة التي فُرضت على بلادي سورية، لا بد من التوقف عند مفارقة عجيبة لدى بعض الدول تتمثل في تعارض واضح بين أقوالهم وأفعالهم، حالهم في ذلك حال المثل الإيطالي القائل: ''بين القول والفعل يتوسّط البحر!''. فكيف تتسق أقوال هذه الدول بضرورة احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها وبأن الحل يجب أن يكون سوريةً – سوريةً وبقيادة سورية دون أي تدخل خارجي، كيف يتسق هذا مع أفعالها، لا سيما لجهة عدوانها العسكري المباشر على سورية وغزوها لأجزاء منها، ودعمها للمجموعات الإرهابية المسلّحة، وإنشائها لمجموعات سياسية لا هدف لها سوى عرقلة الحل السوري – السوري، وفرض الوصفات المُسبقة التي ثبت فشلها، ومحاولاتها البائسة لرسم مشهد صدامي وتوزيع جديد للأدوار بهدف زعزعة الاستقرار في المنطقة عبر تأليب دولها ضد بعضها البعض، خدمةً لمشروع إسرائيل وحلفائها لاغتيال القضية الفلسطينية، هذا ناهيك عن محاولتها إضفاء صفة المعارضة السورية على الإرهابيين الأجانب الذين جلبوهم من جهات الأرض الأربع.

وأودّ هنا، طالما أننا نتحدث عن المعارضة المعتدلة، أن أعرّفكم ببعض وجهاء هذه ''المعارضة المسلحة السورية المعتدلة''، بعد أن تم تعديل هؤلاء الوجهاء وراثياً في مختبرات أجهزة استخبارات دول معروفة راعية لهم ليصبحوا معارضة سورية، وهؤلاء الوجهاء هم – وطبعاً هنا أنا أذكر البعض منهم: ''أبو عمر الشيشاني'' و ''أبو المقداد التركي'' و ''أبو مصعب السعودي'' و ''أبو صهيب الليبي'' و ''أبو جون البريطاني'' و ''أبو محمد التونسي'' و ''أبو هريرة الأمريكي'' – هذا أحلى اسم – و ''أبو معاذ التركستاني'' و ''أبو حفصة المصري'' و ''أبو عبد الرحمن الكندي'' و ''أبو عبد الله الأردني'' و ''أبو طلحة الكويتي'' و ''أبو مُرّة الفرنسي'' و ''أبو عود البلجيكي'' و ''أبو الوليد الأسترالي'' و ''عبد الحق جند الله الإيغوري''، والمفتي الشرعي لجبهة النصرة الإرهابي عبد الله المحيسني، وهو سعودي. هؤلاء هم وجهاء وقادة ''المعارضة السورية المسلحة المعتدلة''.

إن استمرار النفاق السياسي، وتحت قبة مجلس الأمن، إنما يفضح النوايا الحقيقية لسياسات الدول التي زجّت بكل إمكانياتها العسكرية والإعلامية والسياسية على مدى ثماني سنوات، تم خلالها الإمعان في دعم الإرهاب والاستثمار فيه، في تناقض أخلاقي صارخ مع كل القرارات التي اتخذها هذا المجلس وأدت إلى كوارث لا يمكن تعدادها وحصرها طالت الأبرياء من أبناء الشعب السوري.

نحن حريصون كل الحرص على أن ترى لجنة مناقشة الدستور الحالي، المُنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني السّوري – السّوري في سوتشي، النور في أقرب وقت مُمكن. وتذكرون أن الدولة السورية كانت أول من سلّم قائمة الأعضاء المدعومين منها، ويشهد على ذلك المبعوث الخاص، وأن الدولة السورية انخرطت بجدية كاملة مع حلفائها للتغلب على العراقيل التي فرضتها بعض الأطراف لتعطيل تشكيلها وحرفها عن مسارها الصحيح والهدف المنشود منها، وبالتالي لا يمكن لأحد أنْ يُشكّك في دعم الحكومة السورية لهذه العمليّة، أو في التزامها بمخرجات مؤتمر سوتشي.

فنحن كنا ولا نزال نُرحّب بدور المبعوث الخاص كميسّر لأعمال لجنة مناقشة الدستور، إلا أننا نؤكّد من جديد على أنه لا يمكن لأي كان أن يُنصّب نفسه طرفاً ثالثاً في هذه العملية، وذلك انسجاماً مع ميثاق ومبادئ عمل الأمم المتحّدة من حيث الحياد والنزاهة وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم

السلطان الداخلي لأي دولة عضو، هكذا ارتأى الآباء المؤسسون لهذه المنظمة الدولية التي شاركنا في تأسيسها في عام ١٩٤٥.

كما نؤكّد من جديد على أن الدستور وكل ما يتّصل به هو شأن سيادي بحت، يقرره السوريون بأنفسهم دون أي تدخل خارجي، ولا يجوز فرض أي شروط أو استنتاجات مُسبقة بشأن عمل اللجنة والتّوصيات التي يُمكن أن تخرج بها؛ فاللجنة سيّدة نفسها، وهي التي تُقرر ما سيصدر عنها، وليس أي دولة أو طرف آخر، ولا يجوز فرض أي مُهلٍ أو جداول زمنيّة مُصطنعة فيما يخص عمل اللجنة، لأنّ ذلكً سيكون له نتائج عكسية، حيث أن الدستور سيُحدّد مستقبل سورية لأجيال قادمة.

ختاماً، إن بلادي، سورية، كانت ولا تزال جادة في العمل لتحقيق الحل السياسي عبر حوارٍ سوري – سوري وبقيادةٍ سورية دون تدخلٍ خارجي، على أن تتصدر مكافحة الإرهاب الأولوية في كافة مراحل وتطورات العملية السياسية. إن جميع السوريين الشرفاء مدعوون إلى المشاركة في هذه العملية السياسية على أسس وطنية للمضي قدماً في إعادة بناء ما دمره الإرهاب، والتي بدأت على أرض الواقع عملياً بهمّة السوريين المخلصين لوطنهم والسعي لعودة اللاجئين والمهجرين السوريين إلى بيوتهم.

ونحن على ثقة بأن السوريين جميعاً سيضعون نُصب أعينهم حقيقة أن الحل لا يمكن أن يكون إلا سوريةً وعبر عملية سياسية ذات مصداقية تحت سقف الوطن، لا تحت سقف اسطنبول، ولا تحت سقف الدوحة، ولا تحت سقف الرياض، ولا تحت سقف واشنطن. تحت سقف الوطن السوري، وذلك انطلاقاً من قاعدة أن الدستور وكل ما يتصل به هو شأن سيادي بحت يُقرره السوريون بأنفسهم فقط.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص شكر حكومة بلدي للسيد دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، وفريقه على كل ما بذلاه من جهود خلال فترة ولايته. ولطالما كان هناك تعاون وثيق بين حكومة بلدي والسيد دي ميستورا، بصفته الممثل الخاص للأمين العام إلى أفغانستان والعراق، والمبعوث الخاص إلى سورية. لقد زار بلدنا مرات عديدة. ويحدوني الأمل في أن يأتي لزيارتنا في المرة القادمة في إجازة ليكون لديه ما يكفي من الوقت ليرى مختلف المدن الإيرانية الجميلة. كما أود أن أرحب بتعيين السيد بيدرسن مبعوثا خاصا جديدا للأمين العام إلى سورية، ونعرب عن استعدادنا للتعاون معه خلال الاضطلاع بولايته.

منذ بداية الأزمة السورية وحتى الآن، ما برح موقف جمهورية إيران الإسلامية المبدئي هو أنه لا يوجد حل للنزاع غير التسوية السياسية. واستنادا إلى هذا النهج المبدئي، تعاونا مع روسيا وتركيا لإطلاق عملية أستانا. وحتى الآن، أحرزنا تقدما كبيرا، وسنواصل السير بحزم في الطريق نحو التوصل إلى تسوية سياسية. وبعد سنوات من النزاع، ومع كل ما له من تداعيات أمنية واجتماعية اقتصادية وإنسانية، ينشأ الآن توافق في الآراء لدعم العملية السياسية. ومع ذلك، ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على تيسير العملية في هذا الصدد بدلا من إملاء الأوامر بشأنها.

وفي هذا السياق، نعلق أهمية كبيرة على إنشاء اللجنة الدستورية بوصفها عنصرا حاسما في تلك العملية. وقد بذلت الدول الضامنة لمسار أستانا هذا العام كل جهد للتمهيد لتشكيل اللجنة الدستورية. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على التقدم المحرز حتى الآن، والذي ينبغي أن يعتبر نجاحا مشتركا للمجتمع الدولي والسوريين، حيث إنه يمضي صوب التوصل إلى حل سياسي لإنهاء الأزمة.

لقد كانت الجولة الأخيرة من مساعينا هي الاجتماع الوزاري للدول الضامنة لمسار أستانا في جنيف في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، حيث أجرت الدول الضامنة أيضا مشاورات مع السيد دي ميستورا. وخلال الاجتماع، تم عرض النتائج الإيجابية للمشاورات مع الأطراف السورية بشأن تشكيل اللجنة الدستورية. وكرر الوزراء التأكيد على عزمهم على تيسير أن تبدأ اللجنة الدستورية عملها، في جملة أمور، عن طريق وضع مبادئها التوجيهية العامة من خلال التفاعل مع الأطراف السورية والمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية. وسيتم تحديد النظام الداخلي الذي سيكفل فعالية عمل اللجنة واستدامته على أساس هذه المبادئ.

وعلاوة على ذلك، اتفقوا على أن عمل اللجنة الدستورية ينبغي أن تنظمه روح التوافق والمشاركة البناءة، بهدف التوصل إلى اتفاق عام فيما بين أعضائها. وينبغي أن يتيح ذلك أن تحظى النتائج بأكبر قدر ممكن من الدعم من جانب الشعب السوري. كما اتفق الوزراء على بذل الجهود الرامية إلى عقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية في جنيف في أوائل عام ٢٠١٩.

وأخيرا، إذ أعادوا التأكيد على التزامهم القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، فقد شددوا على أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تحترم هذه المبادئ. وهذا يعني أنه ينبغي لجميع القوات الأجنبية التي لم تأذن الحكومة السورية بوجودها أن تغادر البلد.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز حتى الآن في إنشاء اللجنة الدستورية، يتعين علينا أن نواصل جهودنا بأقصى قدر من العناية والمثابرة والحكمة والصبر.

ومن هذا المنطلق، فإن مبدأنا التوجيهي يجب أن يكون هو ضمان أن تكون اللجنة أداة فعالة وواقعية وجامعة بقيادة وملكية سورية من أجل المضي قدما. ولتحقيق ذلك، تحتاج اللجنة إلى دعم دولي قوي. إلا أنه، في نهاية المطاف، يعود الحق في تحديد مستقبل سورية بصورة حصرية إلى السوريين أنفسهم.

وفي هذه المرحلة الحرجة من الأزمة السورية، ينبغي لنا جميعا أن نقبل أنه لا يوجد خيار آخر سوى التعاون في تيسير عملية سياسية سورية شاملة للجميع. ومن ثم، فإنه من المتوقع أن تقوم جميع الدول التي لها تأثير على جماعات المعارضة المسلحة بتشجع هذه الجماعات على إنهاء القتال من أجل الانضمام إلى العملية السياسية. ويكتسي هذا أهمية مطلقة لتحقيق أي تقدم في المجال السياسي.

وبالمثل، فبالتوازي مع الجهود المبذولة في المجال السياسي، ينبغي أن تستمر مكافحة الإرهابيين دون هوادة. وينبغي بالطبع القيام بذلك وفقا للقانون الدولي، مع إيلاء اهتمام وثيق بحماية المدنيين.

وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى استمرار الاتجاه الإيجابي فيما يتعلق بضمان الأمن، وفي ضوء تزايد الاتجاه نحو عودة اللاجئين والمشردين داخليا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم إعادة إعمار البلد، فضلا عن العودة السريعة للاجئين والمشردين داخليا. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد أيضا من رفع جميع الجزاءات.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن جمهورية إيران الإسلامية ستواصل الاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام والازدهار في سورية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد دنكتاش (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. وحيث إن فترة ولايته توشك على الانتهاء، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لجهوده الدؤوبة والرائعة، هو وفريقه،

صوب التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية. ونتطلع إلى العمل مع خلفه، السفير بيدرسن، في الفترة القادمة.

منذ اندلاع النزاع السوري، أكدت تركيا على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري وأن السبيل الوحيد لإنهاء النزاع هو من خلال عملية سياسية بوساطة الأمم المتحدة تمشيا مع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي جميع مشاوراتنا مع الدول الأخرى الضامنة لمسار أستانا والأمم المتحدة، دعونا إلى تنشيط عملية جنيف من خلال إنشاء لجنة دستورية تتسم بالمصداقية والتوازن والشمولية والشرعية. فصيغة أستانا ليست بديلا لعملية جنيف، بل جهد مكمل لها. وقد أنشأت تركيا وروسيا وإيران، من خلال عملية أستانا، تعاونا راسخا بشأن القواسم المشتركة.

وإذا نظرنا إلى الوراء، أود أن أقول إن مشاركتنا البناءة كانت عاملا لتغيير قواعد اللعبة، مما أسفر عن نتائج ملموسة على أرض الواقع وعلى المسار السياسي. فمنذ أيلول/سبتمبر الماضي، أظهرت صيغة أستانا تحقيق إنجازات هامة. فأولا، ضمنت مذكرة استقرار الحالة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب (انظر S/2018/852، المرفق) الهدوء النسبي في الإقليم. فثانيا، تم تنفيذ المشروع التجريبي المتعلق بالإفراج المتبادل عن المحتجزين، وأخيرا وليس آخرا، وصلنا إلى مرحلة حاسمة نحو الانتهاء من تشكيل اللجنة الدستورية.

وعلى نحو ما أوضح السيد دي ميستورا والممثل الدائم للاتحاد الروسي، فقد اجتمع وزراء خارجية الدول الضامنة لمسار أستانا في ١٨ كانون الأول/ديسمبر مع السيد دي ميستورا في جنيف لتبادل النتائج الإيجابية للمشاورات التي أجروها مع الأطراف السورية بشأن اللجنة الدستورية. وأوضح ممثل إيران بعض التطورات. وبعد أشهر من العمل الشاق والمشاورات المكثفة، نعتقد أننا قد أحرزنا تقدما كبيرا، ووصلنا إلى المرحلة النهائية في جهودنا الرامية إلى وضع الصيغة النهائية للجنة الدستورية. وتعمل الدول الضامنة في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة لوضع الصيغة النهائية للتعديلات الطفيفة على القائمة الثالثة الوسطى، والتي يحظى معظمها بتأييد جميع الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة، وهي قابلة للتنفيذ.

وبالتعاون مع الجهات الضامنة الأخرى، سنعزز جهودنا في الأيام المقبلة لكفالة عقد الاجتماع الأول للجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ونقدر ما تبذله روسيا وإيران من جهود وتعاون بغية تشكيل اللجنة. وندعو جميع شركاءنا إلى دعمنا ودعم الأمم المتحدة خلال عملنا على بدء فصل جديد في العملية السياسية في جنيف. إن هدفنا هو الجمع بين الأطراف السورية في أقرب وقت ممكن، وإعداد أساس مناسب لإجراء مفاوضات.

كما ناقش وزراء الخارجية الثلاثة والأمم المتحدة، في جنيف، النظام الداخلي للجنة والترتيبات ذات الصلة. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة من أجل ضمان فعالية أداء اللجنة من جميع جوانبها. وسيكون عمل اللجنة أساسيا لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد حل سياسي تفاوضي في سورية، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، مما يمهد السبيل لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في سورية. ومع ذلك، فإننا بطبيعة الحال ندرك أن تشكيل اللجنة ليس إلا البداية. ولذلك ندعو بقية المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود الرامية إلى تسريع العملية السياسية.

وقد قمنا أيضا في جنيف بتقييم جهودنا المشتركة الرامية إلى الحفاظ على نظام وقف إطلاق النار في إدلب. ونواصل العمل على تنفيذ مذكرة التفاهم التي أشرت إليها أعلاه. وهناك قدر كبير من التقدم المحرز في انسحاب الجماعات المتطرفة والأسلحة الثقيلة من المنطقة المنزوعة السلاح. ونعمل جاهدين لضمان فصل الجماعات المتطرفة عن المدنيين وجماعات المعارضة المعتدلة. وعلى الرغم من الاستفزازات، فإننا عازمون على ضمان الهدوء السائد في إدلب.

وفي نهاية المطاف، لن تؤدي كفالة استقرار وقف إطلاق النار إلى منع إراقة المزيد من الدماء فحسب، بل ايضا إلى إيجاد بيئة مواتية للمضي قدما على المسار السياسي.

لقد استمعت باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها جميع الممثلين في هذه القاعة، بما في ذلك البيان الذي أدليتم به أنتم، سيدي الرئيس، بصفتكم الوطنية. وأرى أهمية في تسجيل النقاط القليلة التالية.

إن جهودنا الجماعية المبذولة لمكافحة الإرهاب ستسهم أيضا في تهيئة ظروف مؤاتية لتحقيق تلك الغاية. وستواصل تركيا مكافحة جميع الجماعات الإرهابية، بما في ذلك حزب العمال الكردي، وحزب الاتحاد الديمقراطي، ووحدات حماية الشعب، التي تقوض السلامة الإقليمية لسورية. وقد قامت منظمة العفو الدولية قبل ثلاث سنوات بتوثيق التطهير العرقي الذي قاموا به توثيقا جيدا. إنهم يفرضون حظرا على التدريس باللغة العربية، وهو أمر موثق في التقرير الأخير للأمين العام (S/2018/1041).

ونحن لن نقف مكتوفي الأيدي في مواجهة أي تهديد إرهابي يستهدف أمننا الوطني وسلامة سورية الإقليمية. لقد ازداد عدد حوادث إطلاق النار بقصد التحرش والأعمال العدائية من جانب حزب العمال الكردي/حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب في الآونة الأخيرة. ويؤدي هذا إلى تفاقم التهديد الأمني الذي يشكله هؤلاء الإرهابيون عبر حدودنا. إن حزب العمال الكردي/حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب شرق نهر الفرات يطلقون النار على مراكزنا الحدودية بقصد التحرش. ويقومون بحفر الخنادق والأنفاق لتعزيز مواقعهم. ولن نسمح أبدا بتحصن الإرهابيين على طول حدودنا. إن حماية حدودنا حق سيادي لنا. وستتخذ تركيا الخطوات اللازمة لضمان أمن حدودها ضد التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردي/حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب كلما رأت ذلك ضروريا.

وستواصل تركيا جهودها للتوصل إلى حل سياسي قابل للتطبيق في سورية استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بقيادة وملكية الشعب السوري تحت إشراف الأمم المتحدة. وستكون اللجنة الدستورية أداة حاسمة في البدء في تلك العملية السياسية. ولذلك، فإننا ندعو مجلس الأمن أن يلقي بثقله دعما للجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.